سعدي المنلا ودوره السياسي في لبنان (١٩٤٣-١٩٥٣)

أ.م.د. محمد جابر عناد روضان

وزارة التربية – المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/١١/٣
تاريخ القبول: ٢٠٢٥/١١/٢٣

الملخص:

هناك الكثير من الشخصيات السياسية التي أخذت منحًى هاماً في الدراسات التاريخية, ومنها الشخصيات السياسية اللبنانية التي لها دور مهم في تحديد مساراتها السياسية بين الحين والأخر, وكانَ من هؤلاء السياسي اللبناني سعدي المنلا الذي تدرج بالمناصب الإدارية والسياسية شيءً فشيئاً, فقد كانَ نائباً ووزيراً في حكومات لبنانية, ناهيك عن كونهِ وزيراً للتموين, ووزيراً للعدلية, ووزيراً للاقتصاد الوطني, ومن ثم اعتلى منصب رئاسة الوزراء, وخلال مدة نشاطهُ السياسي التي بدأت منذ عام ١٩٤٣-١٩٥٣, عالج الكثير من الأزمات الاقتصادية, وعلى الرغم من قصر وزارتهِ التي كانَت نتيجة الأزمة السياسية في لبنان, لكنهُ استمر نائباً في مجلس النواب, وعضواً لكثير من اللجان الوزارية. إذ كانَ سياسياً حازماً في مواجهة العديد من الأزمات التي واجهت لبنان بسبب حنكتهِ السياسية التي أهلتهُ ليستمر بالمعترك السياسي لدورات متعددة في المجلس النيابي, وتحديداً نائباً لطرابلس في محافظة الشمال حتى عام ١٩٥٣.

الكلمات المفتاحية: سعدي المنلا, لبنان, سياسة, أزمة, تموين.

Saadi Al-Manla and his political role in Lebanon (1943-1953)

Asst. Prof. Dr. Mohammad Jabir Enad AL- Abodey
Ministry of Education - General Directorate of Education for Thi-Qar

Abstract

There are many political figures who have taken an important turn in historical studies, and among them were Lebanese political figures who had an important role in determining their political paths from time to time. Among these was the Lebanese politician Saadi Al-Munla, who gradually rose through the administrative and political positions. He was a representative and a minister in Lebanese governments, not to mention that he was the Minister of Supply, the Minister of Justice, and the Minister of National Economy, and then he assumed the position of Prime Minister during the period of his political activity that began in 1943-1953. He dealt with many economic crises, and despite the short duration of his ministry, which was dissolved as a result of the political crisis in Lebanon, he continued as a representative in the Parliament, and a member of many ministerial committees. Although he was a resolute politician in facing the

many crises that Lebanon, he remained a seasoned politician, which qualified him to continue in the political arena for multiple terms in Parliament, specifically as a representative for Tripoli in the North Governorate until 1953.

Keywords: Saadi Al-Manla, Lebanon, politics, supply, crisis.

المقدمة

تُعد دراسة الشخصيات السياسية في المجال التاريخي لأيِّ بلدٍ كانَ حلقة وصل ومكملة لتاريخه, فالدراسة التي تكون مركزة على دور شخصية سياسية, يمكن من خلالها معرفة نشاطه السياسي وتأثيره على الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية في آن واحد, لذلك سعينا في إلقاء الضوء على شخصية سياسية عُرفت, بـ (سعدي المنلا ودوره السياسي في لبنان(١٩٤٣-١٩٥٣)), وبات نشاطهُ حثيثاً وفعالاً خلال تلك المدة.

ارتأت الدراسة تقسيم البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاث مباحث وخاتمة, تناول التمهيد ولادة ونشأة سعدي المنلا ونشاطهُ السياسي حتى عام ١٩٤٢, وتطرقَّ المبحث الأول لدورهِ السياسي بوصفهِ نائباً في مجلس النواب (أيلول ١٩٤٣-آب ١٩٤٥), وما أبداه من مواقف مشرفة من استقلال لبنان واعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبعضاً من الوزراء, ناهيك عن موقفهِ في تحرر وتغيير العلم اللبناني من الألوان الفرنسية, حتى جاء دورهُ من أزمة الإعاشة في البلاد (٣ تموز ١٩٤٤-٢٢ آب ١٩٤٥), منقسماً إلى شطرينِ الأول تناول أزمة الإعاشة في حكومة رياض الصلح(٣ تموز ١٩٤٤-٩ كانون الثاني ١٩٤٥), والأخر أخذَ الأزمة في حكومة عبد الحميد كرامي(٩ كانون الثاني-٢٢ آب ١٩٤٥), فقد وضع حلولهُ ولمساتهِ السياسية من أجلِ تجاوز أزمة الاعاشة, التي كانَ يعاني منها لبنان اقتصادياً, لما حل ذلك في العالم أجمع بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

وأخذ المبحث الثاني جانباً من دورهِ السياسي عندما عُيَّنَ وزيراً في حكومة سامي الصلح(٢٢ آب ١٩٤٥-٢٢ أيار ١٩٤٦), إذ كانَ وزيراً للعدلية في تلك المدة, ومرةً أخرى وزيراً للداخلية(٧-٢٢ أيار ١٩٤٦), وكانَ في كليهما قد وضع حلولهِ ولمساتهِ السياسية لمعالجة العديد من الإشكاليات داخل كُلا الوزارتينِ. بينما جاء المبحث الثالث ليتطرق إلى نشاطهِ عندما أصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للاقتصاد الوطني(٢٢ أيار-١٤ كانون الأول ١٩٤٦), فعلى الرغم من قصر عمر تلك الوزارة نوعاً ما, إلّا أنَّه سعى إلى حلَّ ومعالجة الأمور التي واجهة وزارتهِ بالطرق السياسية الممكنة, واستمر بذلك حتى استقالة حكومتهِ نتيجة الصراعات السياسية. كما تناولت الدراسة جانباً عن دورهِ السياسي عندما كانَ نائباً عن محافظة لبنان الشمالي للدورة النيابية ١٩٥١-١٩٥٣, خلال الدور التشريعي السابع, كما أُختير رئيساً عن لجنة الاقتصاد, أما الخاتمة فقد تناولت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

التمهيد: سعدي المنلا الولادة والنشأة.

ولدَ سعدي المنلا في مدينة طرابلس بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٨٩٠, من عائلة المنلا[١], وحملَ الجنسية اللبنانية, وعُرف فيما بعد بلقب تلك العائلة, مصطفى سعدي بن محمود المنلا, ونشأ في تلك المدينة وتلقّى علومهِ في مدارسها, وبعد إن أكمل دراستهِ فيها بتفوق واجتهاد أَهّلهُ على إكمال دراستهِ الجامعية, فعزم على السفر لإكمالها إلى العاصمة إسطنبول عام ١٩١١, بعد أن قُبِلَ في إحدى كليات جامعة إسطنبول, تخرج منها بإجازة الحقوق[٢]. ولعل تلك الدراسة التي انهاها خارج بلاده, قد أهلتهُ ليكتسب مؤهلات ثقافية وسياسية, مما أعطتهُ حافزاً ليخوض غمار النشاط السياسي أكثر حرية في سنواتهِ اللاحقة.

تدرَّج المنلا في حياتهِ السياسية شيئاً فشيئا, مما عُدَّ من أبرز السياسيينَ الذين قارعوا حكم جمال باشا[٣], إذ كافح في نشاطهِ السياسي التسلط العثماني على لبنان, لذا أُعتقل مع شكري القوتلي[٤], وفارس الخوري من قبل السلطة العثمانية, إذ حُكم عليه في عام ١٩١٦ بالسجن لمدة عام ونصف بمدينة عالية[٥] في الديوان العرفي[٦], وبعد الإفراج عنه من السجن تدرج بالمناصب السياسية, بعد أن أعلن الملك فيصل[٧] عن قيام المملكة العربية الدستورية في سوريا, عُينهُ الملك متصرفاً على لواء حمتة[٨] عام ١٩٢٠[٩], وعُرف عن سعدي المنلا أيضاً عن مواقفهِ الوحدوية, فقد طالب بضم منطقة طرابلس إلى سورية, فوقع في عام ١٩٣٧ على العديد من الطلبات التي تناشد بوحدة لبنان مع سورية[١٠], شرط أن يكون الحكم مستقلاً عندما تتم الوحدة مع سورية[١١]. ويبدو مما تقدم إنَّ البدايات الأولى لنشاطهِ السياسي, والمسار السياسي الذي سار فيه ترجماننا سعدي المنلا كانَ مميزاً وبارزاً للسنوات الأولى من عمره الشبابي, وذلك ما فتح له أبواباً نحو التقدم والتألق, وقد زاد ذلك التألق مع بداية اعلان استقلال لبنان من السيطرة الأجنبية.

المبحث الأول: سعدي المنلا نائباً في مجلس النواب أيلول ١٩٤٣- آب ١٩٤٥.

انتخب سعدي المنلا نائباً في مجلس النواب اللبناني الخامس لدورة عام ١٩٤٣, خلال عهد الاستقلال للمدة (٢١ أيلول ١٩٤٣-٧ نيسان ١٩٤٧)[١٢], وحصل على المرتبة الثانية ضمن لائحة عبد الحميد كرامي[١٣], إذ وصل عدد أصوات الناخبينَ له (١٥٣٥٤ صوتاً)[١٤], وبعد إن دُققت الاعتراضات من قِبل لجنة التدقيق بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٤٣, وكانَت سبباً حالت دون تصديق صحة انتخاب نواب المحافظة, وبعد التصديق على صحة انتخابهم تم تعيينه نائباً عن محافظة لبنان الشمالية, فأُختير نائباً لها خلال جلسة مجلس النواب المنعقدة في الساعة العاشرة من يوم الجمعة الموافق ١٥ تشرين الأول ١٩٤٣[١٥].

وإثناء عقد مجلس النواب جلستهِ الثانية في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الخميس الموافق ٢٨ تشرين الأول ١٩٤٣, برئاسة السيد صبري حمادة وعضوية اميل لحود ورفعت قزعون, من أجل انتخاب وتشكيل اللجان الوزارية, أُختير المنلا عضواً في اللجنة المالية في تلك الدورة, فأصبح أحد أعضاء اللجنة المالية وكانَ عددها ستة عشر عضواً, وقد حصل سعدي المنلا على أربعينَ صوتاً[١٦].

أولاً: موقف سعدي المنلا من استقلال لبنان:

كانَت أولى مواقفهِ خلال استقلال لبنان من السيطرة الأجنبية, التي عُرف عنها بالمواقف الاستقلالية والحماسية من أجلِ تعديل الدستور اللبناني, ففي جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣, الخاصة بالتعديلات الدستورية التي اقترحها رئيس الجمهورية بشارة الخوري[١٧] آنذاك, والتي جاءت على لسان رئيس الوزراء رياض الصلح[١٨], أدلى سعدي المنلا رأيهِ قائلاً: "لعل اجتماع ذلك المجلس أعظم حدث في حياة لبنان الاستقلالية, فالحكومة وفق المادة/٧٦ من الدستور المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ تشرين الأول ١٩٢٧ تقدمت إلينا بمشروع قانون لإعادة النظر في بعض مواد الدستور التي لم تعدْ تتلاءم مع الاستقلال المعترف به من قبل الدول الحليفة جمعاء, ففكرة التعديل فكرة عادلة؛ لأنَّ الدول الحليفة ومنها فرنسا قد اعترفت لنا بالاستقلال التام فأصبح يعود لذلك المجلس وحده حقَّ إعادة النظر في مواد الدستور, وأني أعلن من ذلك المنبر أنَّ تلك الأمة تحفظ الجميل لكلِّ من يساعدها في الوصول إلى نزعاتها الاستقلالية وهي تعلن أنَّها متابعة جهودها للوصول إلى حقِّ طالما أعترف لها به, وإنَّ وزارة يسندها برلمان, وبرلمان تؤيده أمة وأمة يسود فيها الاتحاد قوياً لا يضيع الله لها سعياً وأنفاس لا يخيب الله لها رجاء والسلام"[١٩].

يبدو إنَّ من خلال ما ذكره المنلا, كانَ يعني الكثير في مساندتهِ للتعديلات الدستورية التي أشار بأنَّها تعديلات حقَّ ولا بدَّ منها, لاعتقادهِ إنَّ لبنان بلد مستقل ومعترف به من قبل فرنسا والدول الأخرى, وأشاد بدور الحكومة وضرورة الاستمرار بجهودها كونها حاصلة على مساندة الحكومة والشعب لها.

أما الموقف الأخر, فإنَّ سعدي المنلا كانَ من أبرز الشخصيات ضراوة وشجاعة صبيحة ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣, بعد اعتقال رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح آنذاك, منْ قِبل سلطة الانتداب الفرنسي[٢٠], وبعض الوزراء؛ كميل شمعون[٢١], عادل عسيران[٢٢], سليم تقلا[٢٣], والنائب عبد الحميد كرامي, حتى نقلتهم إلى قلعة راشيا وتم احتجازهم فيها, فبعد مظاهرات شعبية كبيرة دخلَ المنلا من أحدى الشبابيك لمبنى مجلس النواب اللبناني عندما منعت السلطات الفرنسية منع النواب اللبنانيينَ دخول المبنى النيابي[٢٤]. ولعل ذلك الأمر جاء نتيجة شخصيتهِ البارزة بين أبناء الشعب, وبالتالي أصبح وفق ذلك العمل صبيحة الاستقلال أكثر دعماً من الشعب.

كما خط توقيعهُ عندما وجه رئيس مجلس النواب صبري حمادة صباح يوم الخميس الموافق ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣, دعوة خطية وجهت إلى السادة النواب من أجلِ عقد جلسة طارئة, حُدد فيها موعد الجلسة الطارئة في تمام الساعة العاشرة من ذلك اليوم, وكانَت الجماهير قد احتشدت في ساحة البرلمان والشوارع المحيطة به, وتهتف بحياة المعتقلينَ, وكانَ لزاماً على النائب سعدي المنلا, إن يقود تلك الجماهير بتظاهرة حاشدة من ساحة البرج إلى ساحة مجلس النواب, فأقتحم بها حواجز قوى الأمن الفرنسية والسنغالية, على الرغم من محاولتهِ للدخول إلى مبنى المجلس من الباب الكبير, إلّا إنَّ القوات الأجنبية منعتهُ بشدة(٢٥). ويبدو إنَّ سعدي المنلا كانَ يتمتع بروح وطنية عالية الهمة, ومن أشد المطالبينَ والمدافعينَ من أجلِ استقلال بلادهِ من فرنسا, كما عزمَ على مساندة الحكومة المركزية والشرعية بعد اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة لأجرائهم التعديلات الدستورية في لبنان.

وقد أطَّرَ الكاتب منير تقي الدين في كتابهِ "ولادة الاستقلال", عبارة جميلة عمَّا أبداه سعدي المنلا في ذلك اليوم تحت عنوان **(نائب يدخل المجلس من النافذة)**, بما أنَّ المنلا كانَ أكثر دعما وتأييداً من الشعب فقد أقترح عليه بعض من الجمهور بعد أن يأس من الدخول من خلال الباب الكبير للمجلس, لكن ذلك الأمر لم ينجح, فاقترح البعض الأخر بأنَّ يدخل من النافذة إلى مكتب الرئيس مباشرةً, وما أن رأى نواب المجلس سعدي المنلا يحاول بالتسلق والدخول من النافذة, حتى حفزوا الشعب بذلك, فنادوا عليهم أن يُحمَلَ على الأكتاف, مما شعهم أكثر في مساندة المنلا فاندفعوا وحملوهُ ورموه على حديد النافذة, ولإصرارهِ وشجاعتهِ تعلق بالحديد بكلتا يديهِ, وأصبح نصفه داخل المكتب والنصف الآخر خارجه, وفي تلك اللحظة هجم الجندي المكلف بحراسة تلك النافذة على النائب سعدي, ليحول بينه وبين الدخول مصوباً إليه رأس الحربة المركزة على فوهة البندقية, حتى ساعده فتى ضخم يُعرف "حسين السجعان" ليحمي سعدي المنلا من الجندي الفرنسي, وعلى حدِّ قول الكاتب منير تقي الدين: "ومنذ تلك الساعة أطلق على النافذة أسم (شباك سعدي المنلا), وهو الاسم الذي أصبحت النافذة تُعرف به في دار البرلمان"(٢٦).

ويتضح مما سبق, إنَّ سعدي المنلا كانَ من أشد المعارضينَ لما سعت إليه فرنسا من أجلِ إبقاء سيطرتها على لبنان قبل استقلالهِ بشكل رسمي, لذلك سعى جاهداً لتغير تلك النظرة الاستبدادية من قبل فرنسا, مما جعلهُ موافقاً على تغير وإجراء التعديلات الضرورية للدستور.

ثانياً: سعدي المنلا وتحرر العلم اللبناني من الألوان الفرنسية.

وعلى أثر الفراغ السياسي-الدستوري- التي أحدثتهُ مسألة اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ونواب أخرين, تشكلت حكومة مؤقتة في بشامون, تألفت من نائب رئيس الوزراء حبيب أبي شهلا, ووزير الزراعة مجيد أرسلان, وقد أصدرت تلك الحكومة المرسوم الأول في ١١ تشرين الثاني

١٩٤٣, الذي منح مجلس الوزراء الحق المؤقت بممارسة الصلاحيات المعطاة لرئيس الجمهورية[٢٧]. وعندها تم دعوة رئيس مجلس النواب صبري حمادة للدخول إلى قاعة الاجتماع لأمر خطير بعقد الجلسة في المجلس النيابي, فوقف أحد النواب مقترحاً تغيير العلم اللبناني وتحريرهُ من الألوان الفرنسية كما حرر الدستور, فوافق الجميع بالهتاف والتصفيق لتأييد ذلك المقترح, وفي ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٣ قدم ستة نواب بالاقتراح الآتي: "عطوفة رئيس مجلس النواب الأفخم عملاً بالمادة السابعة والسبعين من الدستور, يتشرف النواب الموقعون بأن يقترحوا على المجلس تعديل المادة الخامسة من الدستور على الوجه التالي: مادة وحيدة: العلم اللبناني أحمر, فأبيض, فأحمر, أقساماً أفقية, تتوسط الأرزة القسم الأبيض بلون أخضر. أما القسم الأبيض فيساوي حجم القسمين الأحمرين معاً, وأما الأرزة فهي في الوسط, يلامس رأسها القسم الأحمر العلوي, وتلامس قاعدتها القسم الأحمر السفلي, ويكون حجم الأرزة موازياً لثلث حجم القسم الأبيض. ويرجو النواب الموقعون عرض هذا الاقتراح ليصير- ليصبح- التصديق عليه بالأكثرية الدستورية المطلوبة في أول جلسة تعقد وتفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول فائق الاحترام. بيروت في ١٢ ت٢ سنة ١٩٤٣", وكانَ النائب سعدي المنلا من ضمن الموقعينَ عن محافظة الشمال, فضلاً عن نواب الجنوب مارون كنعان, محمد الفضل, رشيد بيضون, نائب البقاع هنري فرعون, نائب بيروت صائب سلام[٢٨].

وهكذا أصبحَت تلك الفكرة مكتملة لدى الجميع, ناهيك عن إنَّ الحكومة قد أشارت في بيانها لتنفيذهِ, لذا سارعوا بخط ورسم العلم قبل اقتحام الجنود الفرنسيينَ قاعة المجلس, وأستقر الرأي على جعل العلم أرزة لبنانية خضراء في بياض محفوف بالأحمر القاني, رمزاً إلى الدم الطاهر المسفوك في سبيل الحرية والاستقلال, فما إن اقترحوا على تعديل المادة الخامسة من الدستور, التي حدد بموجبها شكل العلم اللبناني وألوانه فقبل اقتراح التعديل لتلك المادة, حتى شرعت الحكومة إلى تأليف لجنة فنية لدراسة شكل العلم اللبناني (أرزة لبنانية خضراء في بياض محفوف باللون الأحمر القاني)[٢٩], عندها أخذ النائب سعدي المنلا مهمة رسم العلم الجديد, بعد إن طُلِبَ قلم ألوان أحمر فتم الرسم باللون الأحمر, ومن ثم طلب قلماً أخضر فلم يجد النواب قلماً أخضر, فرسم الأرزة بالقلم الرصاصي العادي, ثم وقع ووقع الجميع على الرسوم والمقترح[٣٠].

وينبغي إن نُشير إلى إنَّ رئيس المجلس صبري حمادة قد أضطر وفق القواعد الدستورية بأنَّ يدير الحكومة وانعقاد جلسات مجلس النواب حتى وإن كانَت خارج المجلس من أجلِ إن يتسنى له إدارة البلاد لحين الأفراج عن المعتقلينَ, فتلك الأحداث وانعقاد الجلسات البرلمانية, نتيجة اعتقال رئيس الجمهورية وحكومتهِ, بسبب الوضع المفروض من قبل السلطات الفرنسية وحصارها الصارم بمنع نواب

المجلس بدخولهم مبنى البرلمان, لكن ذلك الطوق قد كُسِرَ نتيجة أصرار نواب المجلس بعد أن ساندهم الشعب بالدعم المتواصل.

وهنا لا بدَّ أَن نعطي نظرة عن الجلسات التي عُقدت إثناء اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبعض النواب, فأوّل جلسة طارئة عقدت من قِبل رئيس مجلس النواب صبري حمادة, الذي طلب من نواب المجلس بالحضور إلى مبنى البرلمان في الساعة الثامنة من صباح يوم الخميس ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣, والتي كانَت تحت رقم/١٩٣, بدعوة إلى عقد جلسة مستعجلة, لكن الجنود الفرنسيون الذين طوقوا البرلمان بأسلحتهم الكاملة ومعداتهم الحربية, منع النواب الشرعيينَ من الدخول إلى بناية البرلمان, فتمكن النائب سعدي المنلا ونواب آخرينَ من الوصول إلى المجلس, الذين اعتبروا أنَّهم ينطقون باسم المجلس كافة الذي انتخب بشارة الخوري رئيساً دستورياً شرعياً للجمهورية اللبنانية بالإجماع, ومنحَ حكومة رياض الصلح الثقة بالإجماع الذي عدل فيها الدستور اللبناني بما يتعلق مع كرامة الأمة بالإجماع[٣١].

وإنَّ هؤلاء النواب المجتمعينَ برئاسة صبري حمادة, وقفوا ضد الاعتداء الغاشم والتدابير المستنكرة التي أقدم عليها الجنود الفرنسيينَ المسلحينَ في ليلة ١١/١٠ تشرين الثاني على رئيس الجمهورية بشارة الخوري, ورئيس الوزراء رياض الصلح, ووزراء آخرين, باقتحام هؤلاء الجنود المسلحينَ منازلهم, لذا فهم يحتجون بشدة وعنف على ذلك التداخل الفاضح من قبل الجنود الفرنسية, والتي كانَت ضد الدستور وممثلي الدستور وإنَّ الدستور قائم؛ لأنَّ البرلمان يمثله تمثيلاً شرعياً رغم الاعتداء, ويقابلها النواب بالاستنكار, مما دعاهم إلى أرسال مذكرة إلى الدول الحليفة العظمى التي أعلنت وساندت استقلال لبنان, ومن ثم يتوجهون بإرسالها إلى البلدان العربية الشقيقة التي اعترفت بذلك الاستقلال, ووضعوا تلك المذكرة بين أيدي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتي, وبين أيدي الأقطار العربية وملوكهم ورؤسائهم وحكوماتهم, وتم توقيع ورفع المذكرة من قاعة اجتماع مجلس النواب برئاسة صبري حمادة رئيس المجلس والنائب سعدي المنلا ونواب آخرين[٣٢].

لقد كانَت الجلسات التي عقدت خلال غياب واعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء, بعد أنَّ منعت الحكومة الفرنسية بعدم عقد جلساتهم في مبنى المجلس النيابي اللبناني, مما أضطر رئيس مجلس النواب إلى تغيير مكان الانعقاد, إذ تم عقدها بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٣, في منزل النائب صائب سلام الساعة العاشرة صباحاً, والذين حضروا كانَ عددهم (٣٨ نائباً) من أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم (٥٥ نائباً), مما يُعد ذلك العدد كافياً لإصدار أي قرار بصفتهِ الرسمية والقانونية[٣٣], وأتخذ فيها المقررات الآتية: (اعتبار الدستور اللبناني قائماً. منح الثقة للحكومة المؤلفة

من الأستاذينِ حبيب أبو شهلا والأمير مجيد ارسلان واعتبارهما مقام مجلس الوزراء الذي يقوم مقام رئيس الجمهورية وذلك عملاً بالدستور, اعتبار أنَّ الحكومة التي رأسها إميل أده باطلة وغير شرعية, وكلِّ قرار أو قانون أو مرسوم أو تدبير تتخذه يُعد باطلاً لا يُعتمد به. تفويض الحكومة تفويضاً تاماً مطلقاً باتخاذ جميع التدابير والقيام بجميع المساعي والمخابرات في سبيل عودة الحياة الدستورية والمعتقلينَ إلى لبنان). فوافق وصدَّق على تلك المقررات ما يقارب ٣٣ نائباً[٣٤].

إلى جانب ذلك, انعقدت جلسة أخرى من قِبل مجلس النواب في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الأثنين بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٣, حضرها أكثرية الأعضاء وقد تلي محضر الجلسة السابقة فصدق عليها بالإجماع-التي كانَت بشأن تشكيل الحكومة الثنائية-, وتداول المجلس حالة اعتقال رؤساء الحكومة, وقرر المثابرة على المطالبة بحقوق البلاد على أساس عودة الحياة الدستورية والحكومة المعتقلة إلى حريتها وسلطاتها[٣٥].

وفي صباح يوم الثلاثاء بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٣, انعقدت جلسة المجلس في الساعة العاشرة برئاسة السيد نقولا غصن, الذي تلي محضر الجلسة السابقة وصدق عليها بالإجماع. وأثناء الجلسة اقترح النائب حميد فرنجية, إنَّ مجلس النواب أوضح لكلِّ إبهام والتباس حول موقفه من مفاوضات قد تحصل بشأن الأحداث الحاضرة إن يتخذ ما يلي: إنَّ حق المفاوضة وعقد الاتفاقات محصور بموجب الدستور بالحكومة ورئيس الجمهورية, وليس للمجلس إلا حق إبرامها؛ لذلك فالمجلس يقرر أنَّ لا مفاوضات ممكنة قبل رجوع الأوضاع الدستورية إلى ما كانت عليه قبل ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٣. وإنَّ المفاوضات تجري بموجب المادة ٥٢ من الدستور اللبناني المؤرخ في ٢٣ أيار ١٩٢٦, المعدلة بالقانون الدستوري في ٩ تشرين الثاني ١٩٤٣[٣٦].

كما اجتمع المجلس أيضاً في ١٧ و١٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ في مدرسة الحكمة برئاسة السيد نقولا غصن, ثم اجتمع بتاريخ ١٩ من الشهر ذاته بدار مفتي الجمهورية اللبنانية محمد توفيق خالد, وعقد المجلس جلستهِ بتاريخ ٢٠ بالشهر ذاته في بشامون مركز الحكومة الشرعية المؤقت برئاسة صبري حمادة وفي كل تلك الاجتماعات كانَ الموضوع يتعلق بتطورات الموقف واشتداد الازمة باعتقال رئيس الجمهورية والحكومة ووزراء آخرين[٣٧]. وقد حضر سعدي المنلا جميع تلك الجلسات, ولعل ذلك الحضور كانَ مدفوعاً بمواقفهِ الوطنية وحماستهِ المعهودة في المواقف التي تتطلب الشجاعة في اتخاذ موقف حاسم.

يتضح مما سبق, أنَّ النائب سعدي المنلا كانَ حاضراً خلال تلك الجلسات التي عُقدت جميعها خارج بناية مجلس النواب, الذي كانَ داعماً لكلِّ مقررات واقتراحات نواب المجلس في مساندة الحكومة الشرعية, حتى أنَّه ندد باضطهاد الحكومة الفرنسية بما قامت بها ضد الحكومة الشرعية والدستورية

باعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وبعض النواب, ووقف ضد شرعية الحكومة التي شكلها أميل إده بالتعاون مع فرنسا, إذ عَدها حكومة غير دستورية.

ولم يزلْ سعدي المنلا يُشيد باتباع الدستور اللبناني, حتى أكد في جلسة مجلس النوب المنعقدة في ٦ آذار ١٩٤٤, "بأنَّ على الحكومة والمجلس أن تتقيد جميعاً بأحكام الدستور والقوانين وبذلك يتسنى لنا قطع ألسنة من يريدونَ السوء بالعهد الاستقلالي وقطع دابرهم"[٣٨].

ولم يقتصر موقف المنلا على ذلك, فقد أكدَّ في جلسة مجلس النواب المنعقدة ١١ تموز ١٩٤٤, خلال بيان حكومة رياض الصلح[٣٩] التي نالت الثقة بأكثرية ٤١ صوتاً, واعتراض أربع نواب, وامتناع نائبينِ, من أصل ٤٦ نائباً, بأن يكون للدولة انفتاح مع الدول الخارجية مؤكداً على إنَّ لبنان لا يزال محروماً من نعمة التمثيل الخارجي مع الاقطار-البلدان-العربية الشقيقة, والبلاد لا تزال روابطها كالسابق مع تلك البلاد المجاورة فلم نرَ الصَّلة معها اكثر تقرباً مما كانَت عليه قبل التطور الحالي في البلاد. واقترح بشأن الجيش إن ينقل كله أو قسماً منه من يد إلى يد ومن قيادة إلى قيادة, وإنَّ الأمة التي حصل فيها ذلك الانقلاب السياسي تريد إن ترَ تغيراً هاماً في أنظمتها الداخلية, والنواب على اختلافهم أشد ما يكونوا حماسة لطلب ذلك النظام في الدوائر ومراعاة القوانين وتطبيقها تطبيقاً دقيقاً عادلاً[٤٠].

ثالثاً: موقف سعدي المنلا من أزمة الإعاشة في البلاد (٣ تموز ١٩٤٤-٢٢ آب ١٩٤٥):

أ: أزمة الإعاشة في حكومة رياض الصلح (٣ تموز ١٩٤٤-٩ كانون الثاني ١٩٤٥).

تتجاذب على حكومة رياض الصلح جملة من الأزمات ومنها أزمة الإعاشة, إذ أخذت حيزاً مهما في جلسات مجلس النواب, ففي الجلسة التي عُقدت الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٣٠ أيار ١٩٤٤, كانَت أزمة الإعاشة قد أخذت جدلاً هاماً عند النائب سعدي المنلا بسبب تذمر الشعب من الغلاء الفاحش على المواد الغذائية وتحديداً مادة الدقيق, على الرغم من وعود وزير التموين-كانَت وزارة التموين بيد رياض الصلح آنذاك- باتخاذ التدابير اللازمة لحلها, لكن لم تُحل وإنما باتت تشكل عجزاً على ميزانية الدولة. وقد شاطر النائب يوسف سالم رأي المنلا بجرأة ووطنية تجاه رصد الأزمات, "وأقول إنَّ وزير التموين وعدنا بتحقيق المساواة بين المدينة والملحقات-أقضيتها- بسعر الحبوب, فعمل على تخفيض سعر القمح, لكنه أبقى سعر الشعير على حاله ومن ثم رفع سعره مرةً أخرى, مما ظهر إنَّ الملحقات كانَ يكلفها شراء كيلو الدقيق بأكثر من ١٦ قرشاً عن العاصمة", حتى طلب من وزير التموين إن يعمل على ايجاد المساواة المطلوبة بين الملحقات والمدن[٤١].

ورداً على ما ذكره المنلا, أجاب وزير التموين قائلاً, "بأنَّه سينصف الملحقات ويساويها ببيروت، وإنَّ أسعار الملحقات قد تدنت ولكن لم تتساوَ مع بيروت؛ لأنَّ قضية الحبوب هي سياسة حكومية ظلت وما تزال تمثل أزمة شائكة, على الرغم من إنَّ وزارة التموين درست الموضوع بشكل كبير وقدمَّت مشاريع متعددة لمجلس الوزراء في المرحلة الأولى, أما الثانية فكانَ عليها دراسة أسعار الحبوب وإن تضع الوزارة تقريراً مفصلاً بالوسائل التي يمكن أتباعها للمساواة بين الملحقات وبيروت"(٤٢).

كما طرح النائب سعدي المنلا سؤالاً آخر, يتعلق بالإعاشة خلال جلسة مجلس النواب المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر الثلاثاء الموافق ٨ آب ١٩٤٤, بين فيه عن برقية جاءت من جمعية السنكرين في طرابلس بضرورة إجراء العدل ما بين الملحقات والمدن فيما يخص الإعاشة, وطالب أكثر من مرة بذلك الشأن, وفي ٢٢ تشرين الثاني للعام الماضي استجوب الحكومة ولم ترد الإجابة عن الفرق بالأسعار, وقد أمتعض الطرابلسيون على الرغم من أنَّهم طالبوا في ٨ آب ١٩٤٤، عن إعاشة شهر تموز التي لم توزع بسبب الجرد, مما أضطر الفقراء الى شراء قوتهم من السوق, مما يتطلب مراعاة تفاوت الأسعار. وكانَت إجابة وزير المالية حميد فرنجية, إنَّ الحكومة الجديدة بتسلمها زمام الامور سعت لحلِّ الفرق بين أسعار الإعاشة بشأن قضية التوزيع والأسعار, فقضية التوزيع تمهد الحكومة لأرباب العائلات تموين عائلاتهم, ونأمل مزج الذرة والشعير بالقمح. أما بشأن الأسعار سعت الحكومة بأنَّ لا تجعل فرقاً بين أسعار الإعاشة في الملحقات والمدن وفي التوزيع المقبل تكون الاسعار متعادلة(٤٣).

ورشَّحَ سعدي المنلا إلى منصب أمين السر لرئيس مجلس النواب, خلال جلسة مجلس النواب المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق ١٧ تشرين الأول ١٩٤٤, إلّا أنَّه لم يفز بذلك المنصب, ففاز برئاسة المجلس كبير السن صبري حمادة, ونائب رئيس المجلس نقول غص, وأميني السر رفعت قزعون وأميل لحود, لأنَّه حصلَ على صوت واحد فقط(٤٤). واعتقد إنَّ ذلك الصوت يعود له شخصياً لذا لم يكنْ له نصيباً بذلك المنصب.

وبسبب موجة الغلاء الفاحش في مدن لبنان بارتفاع الأسعار وتأخر الإعاشة في توزيعها للشعب, التي طغت البلاد وأقلقت الجميع، فضلاً عن إنَّ بعض الجهات عقدت صفقات تجارية كبيرة على مواد وبضائع مختلفة بقصد إرسالها إلى الخارج, مما أدت إلى ارتفاع الأسعار بشكل مفاجئ, وجّه النائب سعدي المنلا في جلسة مجلس النواب المنعقدة الساعة الثالثة من بعد ظهر الثلاثاء الموافق ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٤, سؤالاً مهماً يتعلق بالإعاشة وطلب استشارة المجلس بطرحهِ قائلاً: "يجب إن يكون سعر الدقيق في كلِّ المناطق متساوياً بأسعار بيروت", لكنه لم يحصل على جواب شافٍ لمعالجة تلك الأزمة, وبقى الأمر معلقاً لجلسة أخرى, حتى أيده النائب خليل أبو جوده, بأنَّ

الغلاء مستفحلٌ أمره وأسباب العيش أصبحت صعبة جداً, الأمر الذي أثار ضجة عند النواب, مما عجل برئيس المجلس رفع الجلسة شرط إن يتم عقدها في الساعة الرابعة من بعد ظهر الخميس الموافق ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٤[٤٥].

ووفقاً للموعد المحدد عقد المجلس جلستهُ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٤, وفي بداية افتتاح الجلسة طُلِبَ من النائب سعدي المنلا طرح طلبهِ بشأن المساواة بين جميع المناطق فيما يتعلق بتوحيد أسعار الإعاشة بوصفهِ رئيس لجنة الزراعة والتموين, الذي قدمهُ بتاريخ ٤ تشرين الثاني فذكر قائلاً: "إنَّ لجنة التموين البرلمانية تقترح على المجلس الكريم إن يرغب إلى الحكومة بأنَّ تساوي بين جميع المناطق فيما يتعلق بتوحيد أسعار الاعاشة ليكون السعر متساوياً بين جميع أبناء الجمهورية". ورداً على ما ذكره المنلا أجاب رئيس الوزراء رياض الصلح, قائلاً: "بأنَّ الحكومة قد قررت مبدأ توحيد الأسعار في جميع المناطق اللبنانية, وبما إنَّ ذلك الأمر ذا علاقة بعجز التموين المعلوم فأرجو إن تجتمع لجنة الإعاشة بأقرب وقت لنبحث معها الأمر على ضوء التوحيد وتقديم وسائل من شأنها إن تسد العجز"[٤٦].

لم يتوقف سعدي المنلا عن طرح الآراء, وطالب بشأن معالجة الغلاء المفرط في مدن لبنان, ففي الجلسة ذاتها سأل رئيس الوزراء رياض الصلح, عن طبيعة التدابير التي اتخذتها حكومتهِ من أجلِ إيقاف موجة الغلاء التي اكتسحت الأسواق التجارية؟ وهل قررت الحكومة إخراج وتوزيع البضائع المتنوعة الموجودة في مخازنها على المستهلكين؟, وفي معرض ردّهِ أجاب الصلح قائلاً: اما الغلاء فهو مسألة المسائل, وقد قامت الحكومة بعمل ربما كانَ ضئيلاً لكنه أفاد شيءً ما, ونتابع تنفيذها[٤٧]. ولعل مسألة الإعاشة التي مر بها الشعب اللبناني كانَت قاسية, لذا لم يتوقف المنلا من متابعتها بكل دقة بوصفهِ مسؤولاً ورئيس لجنة التموين في تلك الحكومة, لكنها لم تُعالج بسبب احتكار التجار للمواد الغذائية وغيرها في مختلف الأصعدة.

وبسبب حدة الغلاء طالب الشعب بمصادرة بضائع المحتكرينَ, مما جعل سعدي المنلا يحتج على الحكومة بعد إن تتخذ ما يلزم من تدابير كافية تحل تلك الأزمة, ففي الجلسة المنعقدة الساعة الرابعة من بعد ظهر الثلاثاء الموافق ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٤, قدم طلباً ذكر فيه: "لقد احتجت لجنة التموين والزراعة إلى معالي وزير الزراعة-مجيد أرسلان-, فتلا عليها تقريرينِ مفصلينِ فطلبت اللجنة ان يسلمها نسخة عنها, وإن يتابع اعمال المكافحة ليزول سوء الاستعمال, ونرجو إن يوفق بإعماله وقد عودنا إن يكون بطلاً في المواقف الحرجة فنرجو إن يكون كذلك هذه المرة أيضاً فيتمكن من معرفة اللصوص ويسلمهم للقضاء"[٤٨].

ولم يتوانَ سعدي المنلا عن مطالبة الحكومة بذلك الشأن بالجلسة المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر الاثنين الموافق ١١ كانون الأول ١٩٤٤, بشأن تدابيرها حول "توحيد سعر الحنطة ومساواة الأسعار في جميع إنحاء لبنان وجعله(أربعينَ قرشاً لبنانياً), وتحقيقاً لمبدأ المساواة بين جميع أبناء الجمهورية وتأميناً للحق والأنصاف فإنَّ المجلس يقترح على الحكومة إن تجعل سعر الإعاشة في جميع أنحاء البلاد أربعين قرشاً لبنانياً للدقيق والحبوب المتنوعة ويعمل به اعتباراً من التوزيع لشهر كانون الاول", وإنَّ العجز البالغ شهرياً قرابة ٧٨٠ ألف ليرة تقريباً, أنما يغطى بعدة بوادر أولها ٣٦٠ ألف ليرة ما كانَت تتقاضاه سوريا عن كلِّ طن وإعطاء لبنان حصته من أرباح طحين الزيرو-الصفر- ٩٠ ألف ليرة تقريباً والمبلغ الباقي من أرباح السكر ٢٥٠ ألف ليرة وإنَّ تلك الارباح تؤخذ من أبناء الملحقات وبيروت على السواء. وهناك عجز ثابت متجمد يبلغ ٧ ملايين ليرة وقد وعد وزير المالية حميد فرنجية بأخذ التدابير لتغطيته، الذي نتج عنه تخفيض سعر الطحين في بيروت عن باقي المناطق. وإنَّ ذلك العمل لا يغضب البيروتيين لأنَّهم يرغبون أيضاً بكل طيبة خاطر في مساواة اخوانهم اللبنانيين بالأسعار. فإذا نظرنا للأسعار وجدناها في بيروت ٣٥.٥ قرشاً للكيلو الواحد, وفي الملحقات ٤٢.٥ قرشاً, فإذا جعلنا السعر ٤٠ قرشاً نكون قد انقصنا من الملحقات نسبة ما زدنا على بيروت تقريباً ونكون قد تمشينا على قاعدة المساواة بين اللبنانيين. حتى أيده النائب خليل جودة, مما أُحيل طلبه من قبل رئيس المجلس صبري حمادة بإحالته للجنة التموين لدراستها[٤٩].

وربَّما مقترحهُ كانَ غير واضحاً ومدروساً في الجلسات السابقة, لذلك اقترح على استبدال قراره بالقول: "إنَّ تحقيقاً لمبدأ المساواة بين جميع أبناء الجمهورية وتأميناً للحق والأنصاف فإنَّ هذا المجلس يقترح على الحكومة الكريمة إنَّ تساوي سعر الإعاشة في جميع أنحاء البلاد للدقيق والحبوب المتنوعة"[٥٠], ولعل طلبه ذلك لاقى تأييداً واسعاً من أجلِ مساواة السعر وليس كما حددهُ سابقاً بأربعين قرش لبناني, ونال استحسان رئيس الوزراء لكن لم يُعمل به من كانون الأول ١٩٤٤, وذلك لجملة أسباب منها العجز, وهي إنَّ الحكومات السابقة فرضت سعراً في بيروت وأخر في الملحقات... "ويطلب سعدي بك التوحيد منذ الآن ولقد ابتدأ التوزيع الحالي في بعض الجهات فكيف يمكننا توحيد الأسعار منذ الآن"[٥١].

وبناءً على ذلك عمد المنلا على تغيير المقترح مرة أخرى واستبدلهِ بمقترح معدل, وجاء كما يلي: "تحقيقاً لمبدأ المساواة بين جميع أبناء الجمهورية وتأميناً للحق والانصاف فان هذا المجلس يقترح على الحكومة الكريمة أَن تساوي سعر الاعاشة في جميع انحاء البلاد للدقيق والحبوب المتنوعة على أَن يعمل بهذه القاعدة اعتباراً من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٥", حيث نال بعد التصويت عليه داخل المجلس بموافقة الأكثرية[٥٢].

إلى جانب ذلك, تناول سعدي المنلا جانباً أخر خلال الجلسة المنعقدة في الساعة العاشرة من صباح السبت الموافق٣٠ كانون الاول ١٩٤٤, التي كانَت تدور حول الصحافة الخاصة في الأمور الداخلية, ورفع يد الرقيب عنها, فيجب على الحكومات إن تعطي للصحف عناية خاصة بمنحها الحرية لتوجيه الآراء لأنَّها المرآة التي تنطبع فيها صور الحوادث, فنواب الأمة يطلبونَ للصحافة حرية كاملة في حدود القانون وصلاحية واسعة للنقد في الحقل الداخلي وفق النظام, فحرية الصحف هي نتيجة طبيعية للحرية الشخصية فالبلاد التي لا يوجد فيها صحافة حرة لا توجد فيها دولة حرة, لذلك أكد قائلاً: "أهيب بالحكومة والمجلس معاً أن نترك الحرية للصحف في الحقل الداخلي وهناك قوانين وأنظمة تنال كلُّ من يتجرأ على كرامة واستقلال البلاد والسلام"[٥٣].

ب: أزمة الإعاشة في حكومة عبد الحميد كرامي (٩ كانون الثاني-٢٢ آب ١٩٤٥).

لم يقتصر موقف المنلا تجاه الإعاشة في حكومة رياض الصلح؛ بل تصدى لتلك المسألة أيضاً عندما طرأت في البلاد مرة أخرى خلال وزارة عبد الحميد كرامي[٥٤], والتي باتت أزمة غذائية تعصف البلاد, فما أن عقد مجلس النواب لطرح بيان حكومة عبد الحميد كرامي المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر السبت الموافق ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٥, حتى هنّأ سعدي المنلا وبارك لثقتهِ بها, لكنهُ أعاد وجدد نقاش مسألة الغلاء والإعاشة, فقد كانَت البلاد تعاني وطأة الغلاء أكثر من أيّ بلدٍ, وارتفعت فيه تكاليف الحياة فبلغت حداً لا يمكن تحمله, إذ طالب الشعب حكومتهِ باتخاذ إجراءات فعالة وفاصلة لعوامل عدة أهمها, الغلاء الفاحش نتيجة التضخم النقدي واحتكار السلع, والتي قضت الظروف القاهرة تطبيق نظام الكوتا لتنظيم الاستيراد, وتم حصرهُ بفئة معينة دون إن يفرض عليهم أيَّ رقابة, فضلاً عن إهمال مراقبة معامل الغزل والنسيج, وعدم تقنين أصحاب تلك المعامل التي تبيع منتوجاتها بثمن يقدر بعشرة أضعاف الكلفة[٥٥]. وأضاف أيضاً خلال تلك الجلسة أمور أخرى, كتعديل الدستور وإحلال دستور محله يكون ملائماً لأحوال وحاجة وتطور البلاد, ومشروع قانون الانتخابات فالقانون المعمول به انما يقوم على أسس قديمة, ومشروع ديوان المحاسبة والإسراع بتحقيقه, والمسألة الاجتماعية لإيجاد حلَّ للفقير والعاجز وطبقات العمال وتهيئ لهم أسباب الرزق والعيش وتوفير الغذاء والكساء والعلاج[٥٦].

ويبدو إنَّ المنلا قد أيدّ حكومة عبد الحميد كرامي خلال الجلسة ذاتها, فأشاد في بيانها ومؤكداً مع بعض النواب[٥٧] تفعيل مقترحهِ بشأن تسليم الجيش اللبناني زمام الأمور في البلاد: "إنَّ المجلس يشكر دولة رئيس الحكومة ومعالي وزير الخارجية-سليم تقلا- على بيانيهما، وهو يؤيد الحكومة على خطتها ومسعاها لاستلام الجيش الوطني ويعلن عن استعداده التام منذ الآن للموافقة على كلِّ اعتماد تتقدم به الحكومة للجيش منتظراً ورود الميزانية العامة ليصدق ذلك الاعتماد دون أي تأخير", فنال

ذلك المقترح استحسان الجميع, وتم التصويت عليه في الجلسة المنعقدة في الساعة العاشرة من قبل ظهر السبت الموافق ٣ شباط ١٩٤٥, الذي حصل على القبول بالأجماع وعبرَ الجميع عن ذلك بالتصفيق الجماعي أيضاً[٥٨].

عقد مجلس النواب اللبناني جلستهِ الخاصة بالمفاوضات بشأن قدوم قوات عسكرية فرنسية إلى لبنان, في الساعة الرابعة من بعد ظهر الثلاثاء الموافق ٢٢ أيار ١٩٤٥, فصرح وزير الخارجية سليم تقلا الذي سبق إن أدلى في جلسة ٨ أيار ١٩٤٥ بيان عن موقف الحكومة في مسألة استقدام الجيوش الأجنبية إلى لبنان ومرورهم أو بقائهم فيه, فضلاً عن موقفهِ من وصول عدد من الجنود السنغاليين إلى لبنان بتاريخ ٦ أيار ١٩٤٥, وذكر أيضاً أنَّ الحكومة اللبنانية انتهزت تلك المناسبة فأبلغت ممثل فرنسا، وممثلي جميع الدول الحليفة والصديقة والدول العربية الشقيقة من خلال مذكرة صريحة تنطوي على وجهة نظرها في تلك المسألة الخطيرة التي تتعلق باستقلال لبنان وسيادته. وأضاف أيضاً, إنَّ الحكومة اللبنانية مستعدة للدخول في مفاوضات حقيقة, لكن بعد قدوم تلك القوات الجديدة ووصول المقترحات الفرنسية، لا تفاوض تحت الضغط والتهديد بقوة السلاح، ولن تفاوض على أسس تمس سيادة لبنان. فكانَت ردة فعل سعدي المنلا بخصوص التدخل الفرنسي وبقاء قواتها في البلاد قائلاً: "إن المجلس يؤيد سياسة الحكومة ويوافق على قطع المفاوضات مع الجانب الافرنسي إذ أنَّ المفاوضات يجب أن لا تدوم بمثل هذا الجو الإرهابي ولأنَّ الشروط التي تقدم بها هي رجعية لا تصلح أن تكون أساساً للمفاوضات"[٥٩].

المبحث الثاني: وزارة المنلا في حكومة سامي الصلح (٢٢ آب ١٩٤٥-٢٢ أيار ١٩٤٦):

أولاً: سعدي المنلا وزيراً للعدلية (٢٢ آب ١٩٤٥-٢٢ أيار ١٩٤٦).

ما أن شكُلت الحكومة بتعيين سامي الصلح رئيساً لمجلس الوزراء بدلاً من عبد الحميد كرامي بتاريخ ٢٢ آب ١٩٤٥[٦٠], وفق المرسوم K/3838, وبعد إن نالت الحكومة الثقة بالإجماع, فقد أشاد النائب حبيب أبو شهلا بالحكومة وهنأها وأيدها كخطوة أولى نحو تطبيق المبدأ (وضع الرجل المناسب في المكان المناسب), وبارك لزميلهِ سعدي المنلا بتسنمهِ وزارة العدلية قائلاً: "أبارك للزميل سعدي المنلا الذي يحمل منذ زمن بعيد شهادة الحقوق والذي أصبح وزيراً للعدلية"[٦١].

ومنذ ذلك الوقت عمد وزير العدلية سعدي المنلا خلال الجلسة المنعقدة في الساعة الثالثة بعد ظهر الثلاثاء الموافق ٢ تشرين الأول ١٩٤٥, بإحالة طلب مشروع قانون يهتم بإنشاء محكمة عسكرية تابعة لوزارة الدفاع الوطني إلى مجلس رئيس الوزراء منذ يوم ١٣ أيلول ١٩٤٥, من أجلِ مناقشتهِ في الدورة الاستثنائية, للنظر في القضايا المنصوص عليها في ذلك القانون والقوانين الخاصة التي تحال

إلى المحكمة العسكرية, والسبب في أنشائها يعود إلى دخول جيوش الحلفاء الأراضي اللبنانية عام ١٩١٨, فأنشأت محاكم عسكرية للنظر في جميع الدعاوى المتعلقة بسلامة الجيوش وعهدت جمعية الأمم إلى فرنسا بالانتداب على لبنان أعطتها الحق بإبقاء جيوشها في الأراضي اللبنانية للمحافظة على سلامة الدول المنتدب عليها فعمدت الدولة المنتدبة إلى إنشاء محاكم عسكرية وعهد إليها تطبيق القوانين العسكريينَ الفرنسية, وتلك المحاكم لا تزال قائمة حتى الآن ولبنان قد أصبح دولة مستقلة ذات سيادة تامة, فقيام محاكم عسكرية أجنبية في أراضيه يعد تجاوزاً على استقلاله وانتقاصاً من سيادته, وقد رأت الحكومة أن الحل الوحيد لتلك المسألة أنشاء محكمة عسكرية لبنانية تكون من مهامها النظر في قضايا الجيوش الوطنية والحليفة وجميع المخالفات التي لها صفة عسكرية بمقتضى نص خاص, وعليه فإن الحكومة تقدم إلى المجلس مشروع قانون يرمي إلى إنشاء محكمة عسكرية وطنية[٦٢]. وتم التصويت على ذلك المشروع القانوني, الذي اكتسب الموافقة عليه بالإجماع, ناهيك عن الموافقة بإنشاء محكمة عسكرية في بيروت وتكون تحديداً تحت إشراف سعدي المنلا وزير العدلية[٦٣].

كما طالب المنلا في الجلسة ذاتها, بمشروعٍ قانوني والقاضي بمنح عفو عام وفق المرسوم رقم K/3888, المقدم من وزير العدلية في ١٤ أيلول ١٩٤٥, وتم عرض القانون في الجلسة المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر الثلاثاء الموافق ٩ تشرين الأول ١٩٤٥, التي تضم المخالفات كافة. والجنح كافة ما عدا (السرقة، التزوير، الاحتيال، سوء الائتمان، ابتزاز الأموال، الشك بدون مؤونة، التصرف بالمال المحجوز، اختلاس الأموال الأميرية, جرائم المخدرات والجرائم المنصوص عليها في المرسوم الاشتراعي رقم ١٨٩ الصادر بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٤٢، والزنا، والفحشاء، والإغواء والتهتك، والحض على الفجور، والدعارة السرية), إلّا أنَّه يطرح نصف العقوبات عن الجنح المستثناة الواردة ذكرها أعلاه. وأخيراً الجنايات التي تستحق عقوبة تأديبية بسبب المعذرة. ويسقط ثلث المدة الباقية لدى تطبيق ذلك القانون من العقوبات الجنائية بما فيها عقوبة منع الإقامة[٦٤]. وبعد التعديلات الطفيفة التي أُجريت على القانون بكامله في جلستهِ المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر الثلاثاء الموافق ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٥, حتى عرض القانون للتصويت بالمناداة بالأسماء وصدق بالإجماع وأمتنع نائبانِ على التصويت[٦٥].

ثانياً: سعدي المنلا وزيراً للداخلية (٧-٢٢ أيار ١٩٤٦).

عقد مجلس النواب جلسته في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٧ أيار ١٩٤٦, بشأن التعديل الوزاري الجديد وفق المرسوم رقم/٥٨٦٢, بإنَّ رئيس الجمهورية اللبنانية بناء على الدستور اللبناني وفق المرسوم رقم/٥٥٣٤, في ٣ نيسان ١٩٤٦ المتضمن قبول استقالة يوسف سالم من وزارة الداخلية, المستند على اقتراح رئيس مجلس الوزراء بقبول استقالة وزير الداخلية, واستقالة

حميد فرنجية من وزارة التربية الوطنية, وإنهاء مهام سعدي المنلا من وزارة العدلية, وفيليب تقلا من وزارة البريد والبرق. وبناءً على تلك التغيرات الوزارية التي حدثت نتيجة استقالة وزيرينِ وأنهاء مهام, مما أدى إلى وضع بدلاء لتلك المتغيرات الوزارية, ووفق الرسوم أعلاه, فقد عين سامي الصلح رئيس مجلس الوزراء وزيراً للعدلية والبريد والبرق, وعين سعدي المنلا وزيراً للداخلية, وعين فيليب تقلا وزيراً للتربية الوطنية مع احتفاظه بمهام وزارة الاقتصاد الوطني(٦٦).

ففي أثناء جلسة مجلس النواب المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الأثنين الموافق ١٣ أيار ١٩٤٦, طرح النائب حبيب أبي شهلا سؤالاً كانَ قد قدمهُ للمجلس بتاريخ ٦ نيسان ١٩٤٦, إذ عرضت الإدارة الأميركية على دول الشرق الأدنى ومنها لبنان, شراء مخلفات الجيش الأميركي على أن يدفع الثمن خمسة أقساط سنوية، اعتباراً من ١ آذار ١٩٤٧، ولما كانَت الحكومة اللبنانية بحاجة إلى معدات ضرورية من مداخل للطرق وآلات للحفر، وسيارات جيب، وأدوات مستشفيات, لذلك أوفدت مندوبينَ من قبلها لمعاينة المخلفات وما يوافق منها المصلحة, وهنا نتسائل هل هناك عقد لتلك الصفقات؟ فأجاب وزير الداخلية سعدي المنلا عليه, نعم هناك عقد أبرمتهُ الحكومة اللبنانية بشأن ذلك, ويتم تقدمهُ إلى المجلس(٦٧).

وبهذا الصدد سأل النائب كاظم خليل في جلسة مجلس النواب المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الخميس الموافق ١٦ أيار ١٩٤٦, الذي طرحهُ على وزير الداخلية المنلا, عن وقوع حوادث تزوير بيع أراضي للصهاينة في منطقة الجنوب وإن إحدى المحاكم في الجنوب ابتدأت التحقيق بذلك التزوير وان معظم أصحاب تلك الأراضي هم في المهجر وإن هناك من أنتحل أسماء أصحابها وباعها على الصهيونيينَ, ومضى على الحادث عدة أشهر ولا يزال المزورونَ يسرحونَ ويمرحونَ. وقد وجهت للحكومة سؤالاً واقتراحاً بهذا الصدد كي تتبناه كقانون بأن تعتبر خيانة وطنية كلِّ من يستعمل السمسرة أو بيع الأراضي للصهيونيينَ, وهو من أهم الأعمال التي يجب أن ينفذ بسرعة لمحاربة الصهيونية. أجابه سعدي المنلا قائلاً: "عندما وقعت حوادث التزوير بشأن بيع الأراضي المشبوهينَ في الجنوب أهتمت الحكومة لها كُلِّ الاهتمام وتوجهت حينذاك بنفسي وأشرفت على التحقيق. وفي الحقيقة القضية مشعبة وصعبة وقد أستجوب مئة شخص تقريباً. وهناك مسائل فنية كبصمات الأصابع والهيئة المختصة ما تزال تدرس هذه البصمات وذلك يستوجب وقتاً طويلاً.. ومع كُلِّ هذا فالحكومة قد اتخذت جميع الوسائل لمنع تكرار مثل هذه الحوادث وحذرت على كتاب العدل اتخاذ مثل هكذا تسجيلات"(٦٨).

المبحث الثالث: سعدي المنلا رئيساً للوزراء ووزيراً للاقتصاد الوطني (٢٢ أيار-١٤ كانون الأول ١٩٤٦).

ما أَن قدمَّ سامي الصلح كتاب استقالة وزارتهِ إلى رئيس الجمهورية بشارة الخوري وفق الدستور اللبناني بتاريخ ٢٢ أيار ١٩٤٦, وفق المرسوم رقم/K6035, حتى قُبِلَت استقالة وزارتهِ, عندها صدر مرسوم أخر ذي الرقم/K6036, نصَّ على تعيين سعدي المنلا رئيساً لمجلس الوزراء[٦٩], وأشار الرئيس بشارة الخوري في كتابهِ "حقائق لبنانية ج٢", عن ملابسات تشكيل الوزارة, فأجتمع حزب الاستقلال الذي أسقط الوزارة, وكانَ من المفروض إن يكون رئيس الوزراء منهم, لكنهم رفضوا وتركوا أمر الاختيار لرئيس الجهورية؛ لأنَّ الكل يريد الترشيح على الوزارة, عندها اختار سامي الصلح تشكيل الوزارة, فلم يمانع لكن وفق شروط اشراك بعض أركان السياسة فرفض الرئيس الخوري ذلك, وأرادها لعبد الحميد كرامي وأن يوضح برنامجهُ الإصلاحي ويحددها, فحددها وجعل على رأسها تعديل قانون الانتخاب على أساس القضاء لا المحافظة, واتفق الخوري وكرامي في مشاورة حزبه-الاستقلال- لذلك البرنامج, لكن أكثرية أعضائهِ لم يقبل بالنقاط الأساسية من البرنامج, أثر ذلك رشحَّ رئيس الجمهورية عضواً أخر من حزب الاستقلال ووقع الاختيار على سعدي المنلا-نائب طرابلس-, شرط أن يضم إليه وزراء دولة أو وزراء عاملينَ من النواب, لكن الكُل رفض ما عدا صائب سلام لتكون وزارة الداخلية من نصيبه[٧٠], وبناءً على اقتراحهِ تم تشكيل الوزارة السابعة والعشرون, وفق المرسوم رقم/K6037, فألف وزارتهَ سعدي المنلا من سبع وزراء[٧١], التي فازت الوزارة بثقة أكثرية ٣٦ صوتاً وحجب عنها الثقة محمد المصطفى، محمد العبود، أسعد البستاني، جورج عقل، يوسف كرم, وامتنع عن التصويت أمين السعد[٧٢].

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

بدأ سعدي المنلا عملهِ بالنشاط الحكومي لوزارتهِ, فأوفد مع الرئيس بشارة الخوري والوفد الرسمي المتكون من مجيد إرسلان وزير الدفاع, والنائب حبيب أبو شهلا لزيارة تركيا, وسافر الوفد ١٧ حزيران ١٩٤٦ في تركيا, وصباح اليوم التالي تم الاجتماع الرسمي مع الحكومة التركية, الذي حضرهُ عدنان مندريس رئيس الوزراء ووزير الخارجية والأمين العام لوزارة الخارجية, نوقش فيه مسألة اللبنانيينَ القاطنينَ في المهاجر عندما منحتهم معاهدة لوزان حقَّ اختيار الجنسية اللبنانية خلال سنتينِ لكنهم لم يستخدموا ذلك الحق, وأصبح من الضروري أن يُتفق على تمديد المهلة ليعود المغتربينِ إلى الجنسية اللبنانية. والمسألة الأخرى كانَت عن أملاك رعايا لبنان وتركيا في البلدينِ, التي تحت القانون ولم يمكن التصرف بهما لكلا الطرفينِ, وقبل الدخول في مناقشة جدول الأعمال للزيارة, اقترح رئيس الوزراء التركي عقد معاهدة صداقة بين لبنان وتركيا, من أجلِ إن يدخل في اطارها حلَّ المسألتينِ

المعروضتينِ للبحث, وعلى حدِّ قوله–الخوري– إنَّ تلك المعاهدة تسيء حتماً إلى الدول العربية عامة والجارة سورية خاصة(٧٣).

وخلال جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١ تموز ١٩٤٦, طرح النائب جورج زوين, قضية الغلاء وارتفاع أسعار الزيت لأنَّ سعر كيلو الزيت أرتفع من الليرتين إلى الأربع ليرات, وذلك يعود إلى حرية تصديره للخارج, وإجازة التصدير حسبما معمول بها كانَت تصدر من سوريا وليست من الحكومة اللبنانية, فدعا إلى عدم حرية تصدير المواد الغذائية, وعلى الحكومة أن تؤكد ذلك. أجاب سعدي المنلا على سؤال النائب بقولهِ: فيما يتعلق بتصدير الزيت, فقد كانَ وزير الداخلية صائب سلام على أتصال مع الحكومة السورية لوضع حداً للغلاء وارتفاع الأسعار جراء جرية التصدير, لكنها لم توافق بالشكل الذي نشاء مهما كانَت النتائج(٧٤).

وفي جلسة أخرى لمجلس النواب المنعقدة في ٨ تموز ١٩٤٦, طرحَ النائب جورج عقل استجواباً للحكومة بشأن حادث فرن الشباك بسبب اضراب عمال منطقة الريجي, وقال وزير الداخلية بأنَّه يتحمل مسؤولية الحادث وتعرض العمال للرمي بالرصاص الذين رموا أنفسهم تحت عجلات السيارة ليمنعوها من الخروج. وإنَّ الدرك–قوات الأمن– حاولوا منعهم باللطف واللين والعنف الجسدي واستعماله النار كانَ جواباً على استعمالهم له, وسقطت جراء ذلك مرأة واحدة التي أُصيبت بثلاث طلقات وأكثر ناهيك عن سقوط جرحى, وطلب من المجلس أيضاً قبول ذلك الاستجواب والاستماع إلى رأيهم(٧٥).

كانَ جواب رئيس الوزراء: "بأنَّ الحادث الذي وقع بين عمال شركة الريجي والدرك المولج بالمحافظة على مركز الشركة في فرن الشباك وعلى البضاعة التي كانت الشركة ترغب في نقلها من العنابر إلى مستودعات البيع, كانَ –ولا شكَّ– حادثاً مؤسفاً بنظر الحكومة التي أدلت بتفاصيله وبوجهة نظرها فيه وبما تراه من أسبابه بالجلسة النيابية المنعقدة بتاريخ الأول من تموز, وبما أن هذا الحادث وما تفرع عنه قد أودع للقضاء للتحقيق فيه واعطاء النتيجة فإنَّ الحكومة تجد وجوب التريث لأخذ تلك النتائج ولا ترى انه يجوز لها بحث هذا الموضوع الآن وهو بيد القضاء"(٧٦).

وعلى ما يبدو, أنَّ الحكومة تتعامل مع الحوادث ليس بتصرف شخصي, وإنما عن طريق يدَّ العدالة والقضاء, وإنَّ المقصر يتم أحالتهِ للقضاء, مما أصبحت تلك الحادثة محل جدل خلال جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٨ تموز, والتي أثارت جدلاً كبيراً وبالتالي ستضع الحكومة في أزمة سياسية, حتى بات أن ينتزع من الحكومة الثقة من قبل النواب, لكنهم أصروا على بقاء الحكومة وإعطائها الثقة لتحظى أكثر من التزاماتها تجاه أي حادث يكون, الذي من شأنهِ مصلحة للمواطن وللحكومة في الوقت ذاتهِ.

وعلى حدِّ قول رئيس الوزراء السابق رياض الصلح, بأنَّ الحكومة وعدت بإجراء تحقيق فني عسكري بحادث عمال الريجي لتحديد المسؤولية, ويجب على المجلس منحها الثقة على ذلك الأساس, فباشر رئيس المجلس المناداة بالأسماء من أجلِ طرح الثقة, وليكن الجواب بثقة أو لا ثقة, ففازت الحكومة بأكثرية ٣٠ صوتاً, بعد عن حجب وامتنع عنها الثقة(٧٧).

ومن جانب أخر, أشاد رئيس الوزراء سعدي المنلا خلال بيانه الوزاري في ٢٥ أيار ١٩٤٦, عن مسألة ضبط الإدارة وجهازها وإلّا تُقصَر عن مسألة التعيينات الجديدة, فلا يُعين موظف جديد إلّا في مراكز الاختصاص الفني وعند الحاجة القصوى, وإن يُبت في إقرار الملاكات إقراراً نهائياً الذي يكتسب صفة القانون, إذ يُمنع تعيين موظف إلّا بقانون مثله, الذي يُعتمد إلى تطبيق قانون التقاعد, وإلى صرف كُلَّ موظف تلكأ في عملهِ, ناهيك عن تصفية إدارة التموين في إبقاء العدد اللازم لأعمال الميرة(٧٨).

وما أن قررت الحكومة المباشرة بقراراتها حتى عملت على تصفية أعمال وزارة الاقتصاد الوطني وصرف موظفيها, فأحتج النائب سامي الصلح بناءً لطلب موظفي التموين-الاقتصاد- على القرار الوزاري الذي يقفل باب التوظيف ويجب على الحكومة أن تتولى الحكم في البلاد, أن لا تبادر إلى تعيين أي موظف خارج عن ملاك موظفي الدولة, بل العكس تسعى للتوظيف عندما يكون هناك شاغر لديها بالاستعانة من موظفي الاقتصاد الوطني الذين يتمتعونَ بحق الأفضلية على الجميع, مما وضعت في مطلع برنامجها الوزاري أمر مكافحة البطالة وإيجاد العمل الضروري لجميع أبناء البلاد العاطلينَ لحملها على إعادة النظر في قرارها ذلك وارجاعهم إلى وظائفهم, أو نقلهم إلى دوائر أخرى ليكونوا محل الوظائف الشاغرة ولهم الحقِ في دفع راتبهم من صندوق مديرية التموين حتى آخر كانون الأول ١٩٤٦(٧٩).

ويبدو من خلال البيان الوزاري الذي طرحهُ بشأن التعيين الجديد من جهة, وطلب موظفي وزارة التموين بالبقاء بوظائفهم من جهة أخرى, فقد ظهر بأنَّ ذلك الأمر لم يكنْ متوافقاً إذ عملت الوزارة على إقالة موظفيها وليس التقليص, بل عمدت إلى تقاعدهم بشكل مفاجئ, وذلك ما أحدث ضجة عارمة عند موظفيها, وعلى الرغم من ذلك الطلب إلّا أنَّه لم يبت بأي عمل من أجلِ تجاوز حالة أحداث البطالة الذي اقرتهُ الحكومة لاتباعهِ.

الأمر الذي عزز موقف رئيس الوزراء بشأن صرف موظفي التموين في الجلسة التي عُقدت بتاريخ ١٠ آب ١٩٤٦, في الساعة العاشرة من قبل ظهر السبت, والذي أجاب عنها كما مفصل به, إنَّ الحكومة تنفيذاً لرغبة مجلس النواب ولرغبة الرأي العام بادرت إلى تصفية أعمال وزارة التموين والتعاونيات وذلك تنفيذاً لما تعهدت به أيضاً في بيانها الوزاري... فصرفت من الخدمة الموظفينَ

المؤقتينَ الذين عينوا بقرارات لعامي (١٩٤٥-١٩٤٦) بلا استثناء, وقد بلغ عددهم أثنين وثمانين موظفاً مؤقتاً وأكثرهم قد تم تعيينهُ من مدة ستة أشهر ولم يقبض راتب خلال تلك الأشهر, وقد استغنت عنهم الحكومة لعدم الاستفادة منهم كونهم موظفين مؤقتين, وأكد أيضاً عن وجود الكثير منهم في تلك الوزارة والحكومة ليست بحاجتهم وسيصرفون تباعاً, وجاء ذلك الأمر لأنَّ وزارة الاقتصاد الوطني تحتاج إلى كثير من الإصلاح والتنسيق الفني, وما على الحكومة إلّا إن تقوم بصرف المبالغ المالية لجميع الموظفين الذين صرفوا برواتب متراكمة وأيضاً التعويضات القانونية(٨٠).

وجَّه النائب عبدالله اليافي سؤالاً للحكومة خلال جلسة مجلس النوب المنعقدة في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس بتاريخ ٢٢ آب ١٩٤٦, بشأن توقيعها اتفاقاً مع شركات البترول من أجلِ مرور الانابيب بالأراضي اللبنانية فلماذا لم تعلمنا الحكومة عن ذلك الاتفاق وعدم اطلاع المجلس عليه وعدم احالته للجنة الخارجية؟ والسؤال الأخر بشأن قضية السكر, واخلال الشركة بتسليمها سكراً غير نظيف وبإمكان الحكومة الغاء الاتفاق المعقود معها؟ ولماذا تلك الشركة التي تعاقدت مع سوريا ولبنان، ترسل لسوريا سكراً مكرراً من الطراز الأول، وترسل للبنان سكراً غير مكرر؟ ما هو موقف الحكومة من هذه الشركة؟(٨١).

أجاب رئيس الوزارة سعدي المنلا بوصفهِ وزيراً للاقتصاد الوطني عن أسئلة النائب عبد الله اليافي بقولهِ, ما أن اتيت إلى وزارة الاقتصاد حتى وجدت عقداً بين حكومة لبنان ووزارة الحكومة البريطانية بشأن استيراد السكر, بكمية (٥٠٢٢) طن من السكر, وألف طن أرز، ووصل منها (١٠٢٠ طن سكر أبيض) و(٢٠٦٠ طن سكر أحمر) و(٧٠٠ طن أرز), وعند وصول الكمية الأخيرة من السكر ترددت الحكومة باستلامها, لكن من واجبها قد ارتأت قبول الكمية والسبب في ذلك؛ لأنَّ الأسواق خالية من السكر, فلم نستطيع رفض الاستلام للسكر كونه مخالف للمواصفات, وإنما وافقنا عليها لأنَّ البلاد كانَت بحاجة ماسة للسكر لقلتهِ فيها, شرط المطالبة برسومات وتعويضات كبيرة, باعتباره لا يستوفي شروط التكرير الفني اللازمة, للأخلال بشروط الاتفاقية. أما قضية البترول فإنَّ الشركة الأميركية قدمت طلباً للحكومة اللبنانية وإلى باقي الحكومات التي تمر الأنابيب بأرضها, ولبنان وافق على مرور تلك الانابيب بأرضهِ, وننتظر ردَّ الشركة وحقها باختيار مد الأنابيب ومرورها في أرض البلاد التي تلائم المصلحة(٨٢). ويبدو إنَّه أراد في حالة موافقة الشركة الأميركية يجب أن تُعلن تلك الموافقة أمام مجلس النواب ليتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلك الموافقة, وعلى إلّا يعني ذلك اجتهاد حكومي بحت بحدِّ ذاته.

في جلسة أخرى أثار عبد الله اليافي موضوع السكر الذي عُدَّ من الأمور المهمة للبلاد الخاصة بالإعاشة, أجابت رئيس الحكومة سعدي المنلا بأنَّها وجدت نفسها أمام اتفاقية لا يمكنها نقضها

وبموجبها احضرت الشركة سكراً أسوداً والحكومة لا تملك من وسائل النقل للاستغناء عن تلك الشركة وتأتي بالسكر الأبيض عن طريق سورية, لكن يتم تصديره من لبنان بحجة أنه مهرب، على الرغم من إنَّ الوحدة الجمركية مرفوعة بين البلدينِ, وتنقل البضاعة بحرية تامة بينهما. وأضاف أيضاً, إنَّ السكر لم يأتِ عن طريق الشركة-البريطانية- وإنما عن طريق وزارة الحربية البريطانية, ونظام المراقبة كانَ سبباً في استيراد السكر الاسود, وبأنَّها تزودنا بكمية من السكر دون أن تتقيد بالجنس-أبيض أم أسود- وبأسعار مناسبة, وأنَّ الاتفاقية التي عقدتها وزارة الاقتصاد اللبنانية معها كانت موفقة جداً, وتلك الشركة لم توزع السكر على لبنان فحسب بل وزعت إلى البلقان ودول أوروبا, ولم يرتفع صوت واحد بالتذمر سوى في لبنان حتى يقال إنَّ السكر غير صالح للاستعمال وذلك غير واقعي. أما فيما يتعلق بقضية مصادرة السكر الأبيض الوارد من سورية فهذا الخبر عار من الصحة إذ يوجد بين الحكومتينِ وحدة جمركية, والسكر الذي بلغ خبر تصديره خارج البلاد, كانَ قد سرق من حادث القطار الحديدي الذي خرج من الخط في منطقة فرن الشباك[٨٣].

في حين تطرق النائب جورج زوين إلى مسألة أخرى خصت, أسباب غلاء أسعار سكر الإعاشة مع أنَّ الحكومة صرحت بأنَّها تشتريه بأسعار جداً رخيصة؟ وما كانَ على رئيس الوزراء إلّا أنَّ أجاب, "بأنَّ الحكومة تخسر كل شهر ما يقارب الثمانمائة ألف ليرة لبنانية من توزيع الدقيق, وكانَ السكر نحصل عليه بسعر مخفض فتضطر الحكومة لإضافة بعض الزيادة على أسعاره لتغطية بعض خسارة الدقيق"[٨٤].

ويبدو أنَّ المنلا, قد عالج خسارة البلاد مما حصل عليه من شراء الدقيق الذي تم شرائهِ بأسعار غالية أيضاً, برفعهِ سعر شراء السكر من أجلِ أن يُخفف من حدة الخسارة الكبيرة لكل المادتينِ الغذائية, وهما الأهم استهلاكاً لدى الشعب من بين المواد الرئيسة للحاجة اليومية.

وفي الجلسة المنعقدة بعد الظهر من يوم الأربعاء ٤ أيلول ١٩٤٦, والتي كانَت بشأن متابعة البحث في بيان رئيس الوزارة الذي ألقاه سعدي المنلا في جلسة سابقة بتاريخ ١٠ آب ١٩٤٦, برئاسة صبري حمادة, وعضوية كل من أميني السر رفعت قزعون ويوسف ضو, أشار النائب حبيب أبو شهلا إلى أمور عدة تتعلق بالاقتصاد, كانعدام السياسة الاقتصادية والمالية في البلاد, وعدم تنسيق السياسة الاقتصادية بين لبنان وسورية, وعدم تنسيق سياسة الاقتصاد بين لبنان ودول الجامعة العربية[٨٥]. ولعل تلك السياسة التي يعاني منها لبنان كانَت اقتصادية والتي كانَت تعم العالم أجمع وانهيار الدول اقتصادياً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

ما أنَّ عُقدت الجلسة لمجلس النواب المنعقدة في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر الثلاثاء بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٦, والمتعلقة بمسألة الغلاء في أسواق لبنان, سأل النائب عبد الله اليافي

سؤالاً للحكومة يتعلق بمكافحة الغلاء, "بلغ الغلاء في لبنان مبلغاً لا يجوز السكوت عنه", فأجاب رئيس الوزراء سعدي المنلا: إنَّ موجة الغلاء موجودة والكل شعر بها, والأعمال التي قامت بها الحكومة تحتاج إلى إن يساندها المستهلك, بإبلاغ دائرة المكافحة على التجار المستفيدينَ من الربح غير القانوني, وإنَّ هناك عامل أخر أدى إلى ارتفاع الأسعار, القطع والسلع النادرة, فإنَّ الدولة لا تملك إلّا القليل منها, مما قلل حركة الاستيراد وبالمقابل شجع أصحاب البضائع إلى رفع أسعارهم, أما بشأن الدقيق-الطحين- فإن الحكومة أمنت تلك المادة الضرورية للمستهلك وبإمكان العامل تأمين إعاشة شهر كامل منه بأجور عمل يوم واحد, وإذا عمل أثني عشر يوماً, فأنَّه سيؤمن إعاشة سنة كاملة, وتلك المادة هي الأولى والرئيسة بالنسبة للمستهلك, وأكد على دور المواطن تجاه الوطن, بأنَّ على المواطن التعاون مع الدولة للقضاء على المستغلينَ عند رفع الأسعار في الأسواق[٨٦].

ومن أجلِ حلَّ الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت البلاد نتيجة غلاء أسعار للمواد الغذائية الخاصة للمواطن كالسكر والدقيق, عمل صائب سلام وزير الداخلية على تقديم تقريراً لمجلس الوزراء من أجلِ استدعاء خبير عالمي للنظر في الوضع الاقتصادي, حتى جاءت موافقة مجلس الوزراء على استدعاء الخبير البلجيكي (فان زيلند Van Zeeland), والذي كانَ من كبار خبراء العالم آنذاك, لكن مع حضور الخبير استقالت حكومة سعدي المنلا في الوقت ذاتهِ, حيث بقي أسبوعينِ في لبنان, ثم غادر دون أن يضع أي تقرير لتجاوز الأزمة الاقتصادية, يائساً من المسؤولينَ والمنتفعينَ, ووضعوا على لسانهِ قولاً طبلوا له وزمّروا في البلاد لأقناع الشعب إنَّ فان زيلند قال: "لقد وجدتُ أنَّ لبنان مزدهر في الفوضى, فحافظو على هذه الفوضى فهي سر نجاح لبنان, بلى وهكذا, ودون خجل أو وجل, رفعوا هذا الشعار الأكذوبة, وتتابعت السنون ولبنان واقتصادهِ وكل ما يتصل به يغرق في الفوضى ولا يتمكن من التفلت من هيمنة أصحاب المصالح الخاصة"[٨٧].

استقالة حكومة سعدي المنلا:

جاءت استقالة حكومة المنلا نتيجة الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت البلاد وتسلط أصحاب المصالح والتجار لتكون تلك الأزمة سببا لثرائهم واستثماراتهم على حساب الشعب, فما إن حلَّ منتصف الساعة السادسة من مساء يوم ١٠ كانون الأول ١٩٤٦, بدأ الوزراء المستقلونَ الحضور إلى القصر الجمهوري, وكانَ أول الوافدينَ يوسف الهراوي, وآخرهم رئيس الوزراء سعدي المنلا, وبعد أن اكتملوا جميعاً دخلوا إلى قاعة الاجتماع, حيث كانَ بانتظارهم رئيس الجمهورية بشارة الخوري, وبعد مداولة ونقاش قصير عادَ رئيس الوزراء والوزراء الذينَ أعربوا عن عزمهم على الاستقالة, فقد تلا باسمهم سعدي المنلا كتاب التخلي والاستقالة من الوزارة, "استهلها رئيس الحكومة بشكر فخامة الرئيس على ما لقيه هو وزملاؤه من عطف وثقة طوال فترة توليهم الحكم, وختمها بأنَّ الوضعية الحاضرة

تدفعهم إلى الاستقالة بعد أن أدوا واجبهم", فقبل الرئيس الاستقالة وشكر المنلا ووزرائهِ على حسن قيامهم بالمهام التي أسندت أليهم[٨٨].

عُقدت جلسة مجلس النواب في الساعة الحادية عشرة من بعد ظهر السبت الموافق ٢١ كانون الأول ١٩٤٦, وتلى فيها المرسوم رقم K/7684, المتضمن استقالة وزارة سعدي المنلا, إذ قرر "رئيس الجمهورية اللبنانية بناء على الدستور اللبناني أولاً: قبلت استقالة الوزارة التي يرأسها دولة سعدي بك المنلا بتاريخ ١٤ كانون الأول سنة ١٩٤٦. ثانياً: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة. بيروت في ١٤ كانون الأول سنة ١٩٤٦, الإمضاء: بشارة خليل الخوري"[٨٩].

يتضح مما تقدم, إنَّ الاستقالة التي قدمها سعدي المنلا رئيس الوزراء ووزرائهِ بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٦, إلى رئيس الجمهورية والتي كانَت على شكل اجتماع بينهما ليلة ١١/١٠ كانون الأول, وتمت الموافقة عليها شكلاً مبدئياً أول الأمر, في حين كانَت الاستقالة الرسمية بتاريخ ١٤ كانون الأول التي تمت الموافقة عليها, في حين كانَت الاستقالة الرسمية والمعلنة في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٤٦, وذلك ما أوضحهُ المرسوم الذي أقرهُ رئيس الجمهورية بالمادة ثانياً, فضلاً عن إنَّ الاستقالة لا تكونْ رسمية إلّا بعد اعلانها خلال جلسة مجلس النواب, والذي أعلن عنها بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٤٦.

وكانَ له آخر اجتماع بين الوزارة المنلاوية ورجال الصحافة, فقد دعا سعدي المنلا الصحفيينَ إلى ديوانه الوزاري, الساعة الحادية عشرة من ظهر الثلاثاء ١٠ كانون الأول, لإعطائهم البيان الذي أعدهُ بمناسبة مغادرتهِ الحكم, فتلا عليهم البيان-بيان الاستقالة[٩٠]- بحضور صائب سلام وأحمد الحسيني وغبريال ألمر, وفي اليوم ذاتهِ أصدرت رئاسة الجمهورية البلاغ الآتي: "بعد أن أتم فخامة رئيس الجمهورية الاستشارات المألوفة بشأن حلَّ الأزمة الوزارية في صباح يوم الأربعاء ١١ كانون الأول ١٩٤٦, استدعي دولة رياض بك الصلح نائب الجنوب, ورئيس مجلس الوزراء سابقاً وعهد إليه بتشكيل الحكومة الجديدة"[٩١].

وبشأن استقالة حكومة سعدي المنلا, ذكرت صحيفة اللواء عنها والتي أخذتها من مذكرات صائب سلام, إذ يقول: "بأنَّ المعارضة اشتدّت حملاتها على الحكومة لا سيّما من قبل رياض الصلح وسامي الصلح وعبد الحميد كرامي وهنري فرعون, (الذين استاءوا من نجاحي مع سعدي المنلا فصعّدوا من معارضتهم خلال الجلسات النيابية), وكانَ ذلك من أسباب استقالة الحكومة التي قضت في الحكم من ٢٢ أيار ١٩٤٦ إلى ١٤ كانون الأول ١٩٤٦, أي سبعة شهر تقريباً"[٩٢].

وتلى سعدي المنلا على مسامع مجلس النواب في الجلسة المنعقدة في ٢١ كانون الأول ١٩٤٦, نصَّ استقالتهِ والذي تحدث فيها عن الأصول الدستورية التي جاءت بحكومتهِ, وذكر بأنَّ الازمة الاقتصادية كانَت مفتعلة بقولهِ: "إننا أيها السادة نملك نقداً ولكن لا نملك السيطرة عليه ولا هو بحر طليق والسيطرة عليه يتقاسمها كل من بنك التصدير والبنك المركزي ومكتب القطع أو بعبارة أوضح وأصح إن نقدنا لا يزال تحت سيطرة الخزانة الفرنسية وهذا الحال يحول دون أي تنظيم اقتصادي، عدا أنه لا يتفق ووضعنا الاستقلالي"[٩٣].

مما يبدو من كلامهِ إنَّ سبب الأزمة الاقتصادية خلال وزارتهِ تعود للسيطرة الفرنسية على خزانة الدولة على الرغم من الاستقلال -الذي كانَ شكلياً أكثر مما هو رسمياً-, ولا نستبعد أيضاً بما كانَ يستغل تلك الأزمة التجار اللبنانيينَ لكسب المال أكثر بدون النظر بما يحصل في البلاد من أزمة اقتصادية حانقة. ناهيك عن إنَّ المنلا انقطع سياسياً للدورة ١٩٤٧-١٩٥١, لعدم الفوز في تلك الانتخابات التي جرت عن محافظة لبنان الشمالي لطرابلس, لكنه استمر نشاطه للدورات الأخرى للمحافظة ذاتها.

سعدي المنلا السياسي والنائب عن محافظة لبنان الشمالي للدورة النيابية ١٩٥١-١٩٥٣.

بعد استقالة سعدي المنلا, بقى سياسياً ونائباً عن محافظة لبنان الشمالي لطرابلس, خلال الدور التشريعي السابع (١٩٥١-١٩٥٣), ولم تذكر المصادر التاريخية إنَّ له دوراً سياسيا بعد ذلك الدور التشريعي[٩٤], وقد رشح عن تلك المحافظة سبعة عشر نائباً لانتخابات تلك الدورة, وفاز سعدي المنلا من بينهم[٩٥], وبعد أن اطلعت اللجنة على المحضر الذي نظمتهُ لجنة القيد في دائرة قضاء طرابلس في دورة ١٥ نيسان ١٩٥١, أتضح أنَّ السادة الآتية اسماؤهم قد نالوا الأكثرية المطلقة في الدورة المذكورة, واعلنوا فائزين من قبل اللجنة بأن ما حصلوا عليه من الأصوات كلآتي, رشيد كرامي(٧٦٨٤), نصوح الفاضل(٦٤٠٤), سعدي المنلا(٧٦١٤), قبولي الذوق(٦٨٧٣), هاشم الحسيني(٧٥٩٠), فؤاد البرط(٧٧٣٤) [٩٦], مما انتخب رئيساً إلى لجنة الاقتصاد والتي كانَ اعضائها خمسة عشر والمقترعون عددهم ست وستون مقترعاً, خلال جلسة ٢٨ حزيران ١٩٥١, وأُختير المنلا رئيساً لها ومقررها كمال جنبلاط[٩٧]. وأصبح رئيساً إلى لجنة الاقتصاد والصناعة والتجارة والزراعة والسياحة والاصطياف والتموين خلال دورة ١٨ آذار ١٩٥٢, وكانَ عدد اعضائها خمسة عشر عضواً, وإلياس الطرابلسي مقررها[٩٨], في حين كانَ لدورة ١٧ أذار ١٩٥٣ رئيساً للجنة الاقتصاد, والصناعة, والتموين, وعدد اعضائها خمسة عشر عضواً, وجان سكان مقرراً لتلك اللجنة[٩٩].

ومن جانب أخر, كانَ سعدي المنلا من بين الموقعينَ على بيان طلب استقالة رئيس الجمهورية بشارة الخوري, عندما كانَ اجماع الشعب اللبناني بهيئاتهِ وأحزابهِ ونقاباتهِ وصحافتهِ قد أعلن إرادتهِ في

أن يتنحى رئيس الجمهورية بشارة الخوري عن مركز الرئاسة الأولى لذلك, ونزولاً على حقّ الشعب, "وتنفيذاً لإرادتهِ فأننا نحن الموقعينَ نطلب إلى رئيس الجمهورية أن يعتزل منصبهِ وأن يقدم استقالتهِ", وأتخذ الجميع وبالأجماع المقررات التالية: أولاً: تقدم النواب الموقعونَ بعريضة إلى رئيس المجلس النيابي وابلغوا هذا القرار الشعبي وطلبوا ابلاغهِ رئيس الجمهورية للتقيد بمضمونه. ثانياً: مواصلة الاضراب السلمي الشامل إلى أن يذعن رئيس الجمهورية لحكم الشعب ويعلن استقالتهِ. ثالثاً: اعتبار كل من يتعاون مع رئيس الجمهورية خارجاً على إرادة الشعب ومتآمراً عليه. عاش لبنان, عاش التضامن الوطني. (بيروت في ١٧ آب ١٩٥٢)[١٠٠].

على الرغم من دعمهِ السياسي للوطن, إلّا أنَّه ضاق ذرعاً نتيجة المناورات السياسية, مما هجر رئاسة الوزراء برضاه, لذلك لم يُعرف عن المنلا بعد تركهِ الوزارة أنَّه تابع العمل السياسي التقليدي, حتى قيل عنهُ "سرعان ما غاب ذكرهُ كأحد صانعي الحدث[١٠١]. بقى النائب ورئيس الوزراء السابق سعدي المنلا سياسياً داعماً للحكم السياسي الذي يوحد لبنان والبلاد في كل المواقف, حتى وافاه الأجل عن عمر يناهز ثلاث وثمانون عاماً, والذي صادف ١٢ أيلول ١٩٧٣, ودفن في محافظة طرابلس[١٠٢].

وأنصافاً منا لعمل الرجل يمكن القول, إنَّه كانَ مثالاً يمكن أن يُحتذى به للعمل الجيد والنشاط الدؤوب, فلم تغريه السلطة ولم ينجرف بمزالقها, ولم يسجل عليه فساد مالي أو إداري في جميع المناصب التي تولى إدارتها.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

الخاتمة:

من خلال تلك الدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

يُعد سعدي المنلا سياسي لبناني وعضو بارز في البرلمان اللبناني, فاختير وزيراً في حكومات متعددة, ومن ثُمَّ رئيساً للوزراء لفترة محدودة.

كانَ سياسياً حازماً مُنذ بواكير حياتهِ السياسية, وهذا التدرج في الأفكار السياسية جعلت منهِ سياسياً حازماً في مواقفهِ السياسية التي سار عليه مُنذ الوهلة الأولى, فقد ساند الحكومة الاستقلالية وكانَ أول السياسيينَ الأكثر ضراوة, كدخولهِ مبنى المجلس النيابي من الشباك وتحدى القوات الأجنبية, ناهيك عن إنَّه من رسم علم الاستقلال بخطِ يده.

صارع الأزمات التي توالت على لبنان أثناء توليه العديد من المناصب الإدارية والسياسية, فقد أعطى العديد من الحلول لتخطي أزمة الإعاشة التي عانى منها الشعب اللبناني أثر الأزمة التي جاءت مع نهاية الحرب العالمية الثانية, وسوء تدابير الحكومة لمواجهة تلك الأزمة.

لم يكنْ محدوداً بمعالجة مسألة ما, وإنما كانَ فعالاً لأي الأمور التي عانى منها البلاد سواء كانَت سياسية أم اقتصادية أو تدخلات خارجية من قِبل فرنسا, فلم تكنْ تدخلاتهِ مقتصراً على إنَّ نائباً أو وزيراً أو رئيس حكومة, فعنده لبنان أهم من كُلِّ منصب يعتليه.

بقى سياسياً محنكاً, واستمر بالمعترك السياسي لدورات متعددة في المجلس النيابي, وتحديداً نائباً لطرابلس في محافظة الشمال, وكانَ لك دورة يختار للجنة معينة, وما يدل ذلك على إنَّه مرغوباً ومحبوباً من قِبل الشعب من جهة, ومن جهة أخرى كانَت حنكة السياسية جعلت منهُ مدعوماً من قبل الجميع لسياسي لبنان ونوابه.

الملاحق:

"قضت الأصول الدستورية على كل وزارة تتولى مقاليد الحكم أن توضح البرامج التي ستشير عليها في البيان الوزاري الذي يجب أن يكون معبراً محتوياً على نياتها في هذا الشأن. ولم تألف الأنظمة الدستورية اقتضاب البيانات الوزارية لأنه على أساسها تأخذ الوزارة الثقة وتستمر حائزة عليها في أيام حكمها. وما البيان الوزاري إلا وثيقة ترتبط بها الحكومة وتحاسب بموجبها على جميع أعمالها ولقد أتت الحكومة ببيان مقتضب كما سمعتموه لا يظهر لنا نياتها في المشاريع الهامة ولا يحقق الغاية الأساسية منه. نحن لا ننكر أن الحكومة ضمت عناصر طيبة على أن لبعضهم آراء خاصة في السير بالبلاد وفي انتهاج طرق الإصلاح. فهل وفقت الحكومة الائتلافية بين وجهات النظر المختلفة أثناء وضعها البيان الوزاري فيما يتعلق بتعديل الدستور تعديلاً أساسياً لا شكلياً. وهل وفقت للتقريب بين وجهات النظر المتباين فيما يتعلق بتعديل قانون الانتخاب. لم يأت البيان الوزاري واضعاً صريحاً في هذه المسائل وكان على الحكومة وهي حكومة ائتلافية وحكومة انتخابات كما يقولون أن تشرح لنا هذه الأمور بكل وضوح وجلاء. الاقتصاد . ثم إننا في النقطة الحساسة الحيوية أعني بها الناحية الاقتصادية فقد اتفقت كلمتنا جميعاً على معالجتها ومداواتها بأنجح السبل وأول شيء يجب إصلاحه وعمله في سبيل استقرار حالتنا الاقتصادية هو النقد. فالنقد: هو بمثابة العمود الفقري لجسم الأمة الاقتصادي فإن كان سليماً معافىً سهل تذليل الصعوبات الجسيمة القائمة في سبيل الإصلاح الاقتصادي والعكس بالعكس. إننا أيها السادة نملك نقداً ولكن لا نملك السيطرة عليه ولا هو بحر طليق والسيطرة عليه يتقاسمها كل من بنك التصدير والبنك المركزي ومكتب القطع أو بعبارة أوضح وأصح إن نقدنا لا يزال تحت سيطرة الخزانة الفرنسية وهذا الحال يحول دون أي تنظيم اقتصادي، عدا أنه لا يتفق ووضعنا الاستقلالي. إني أطالب وزير العدل أن ينصرف إلى معالجة قضية بنك الإصدار معالجة حقوقية شرعية فينظر فيما إذا كانت الاتفاقية المعقودة معه صحيحة وفيما إذا كان مفعولها لا يزال جارياً وفيما إذا كانت التعديلات التي أدخلت عليها بدون أخذ رأينا قانونية مشروعة، أطلب منه هذا وهو القانوني المدقق وأرجو أن ينتهي بتحرير البلاد من هذه المؤسسات التي تقوم حجرة في سبيل تقدمنا

الاقتصادي واستقلالنا المالي وهذا ما كنا نسعى إليه. هناك أشياء قد أثارها المجلس الكريم والرأي العام معاً وهي قضية توزيع القطع النادر. وقضية تصدير الزيت وقضية غرش الفقير وأنا لا أوافق الحكومة على إلغائه بل يجب المثابرة على استيفائه لأن هناك مشاريع خيرية كثيرة يجب ألا تترك في منتصف الطريق ويجب أن يصرف الغرش على هذه المشاريع ليس إلا. فكنت أتمنى على الحكومة الجديدة أن تعد في بيانها إجراء تحقيق جدي في هذه الأمور فالقضية ليست قضية كرامة أشخاص بل كرامة أمة ولا يجوز البتة أن تذاع الأراجيف وتسكت الحكومة عنها بل لا بد من تشكيل لجنة تحقيق برلمانية تكشف الستار عن كل مخبئ في هذه الأمور وتعلن للناس نتيجة تحقيقها، فكرامة الأمة فوق كل شيء. نعم يجب أن يعلم كيف وزع القطع النادر ومن ناله ويجب أن يعرف كيف صدر الزيت ومن صدره وأين أصبح أو أمسى النقد النادر الناتج عنه وهذا ما كنت عازم على إجرائه فلم يفسح لي المجال. إن كل ما ينشر هنا من الأراجيف ينتقل بسرعة البرق للخارج فيتوهم عملاؤنا أن بلادنا في فوضى أخلاقية واقتصادية فلا يطمئنون إلى التعامل مع تجارنا. فبالسنين السابقة أشيعت أراجيف الكوتا والآن تشاع الأراجيف عن القطع النادر وتصدير بعض المحصولات فهذا يضر في اقتصاديات البلاد وتجارتها. فمن الضروري إجراء هذا التحقيق وليس للحكومة أي عذر إذا هي أحجمت عن ذلك. إنني أرجو من الحكومة أن تعلن صراحة عما هي عازمة على إجرائه في القضايا التي أتيت على ذكرها مقتضباً ولا أقصد من هذا الإحراج بل أتمنى لها التوفيق التام سائلاً المولى أن يسدد خطانا جميعاً والسلام عليكم. في ٢١ كانون الأول سنة ١٩٤٦, نائب الشمال سعدي المنلا[١٠٣].

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

العلم اللبناني كما رسمه سعدي المنلا وعليه توقيع النواب السبعة

الهوامش:

(١) عائلة المنلا: أو ما يطلق عليها آل الملاّ, هي من الأسر الإسلامية البيروتية والطرابلسية واللبنانية والعربية والكردية, انتشرت في بلاد الشام في مدينة إدلب ولها فروع متعددة, تعود جذورها إلى زعماء وسادات الأكراد في حلب وبلاد الشام, ساهم أجدادهم في الدفاع عن الثغور الإسلامية والعربية, منذُ عهد القائد صلاح الدين الأيوبي, وهناك فرع أخر يعود إلى آل البيت النبوي الشريف, وتحديداً إلى جدهم الأعلى السيد أحمد الملقب بالملا أو المنلا بن محمد بن عمر بن إسماعيل الكيال الحسيني الرفاعي, ويستمر نسبهم ليصل إلى الإمام موسى الكاظم عليه السلام, وشهدت بيروت وطرابلس استيطان أسرة المنلا منذ العهد العثماني حتى عهد الاستقلال, برز من الأسرة جدها الأول الحاج حسن, وعبد القادر باشا بن الحاج مصطفى بن الحاج حسن المنلا(١٨٣٩-١٩٠٦), وهو من كبار وجهاء وباشوات طرابلس في العهد العثماني, ومحمود المنلا رئيس مجلس إدارة شركة تراموای طرابلس في أوائل القرن العشرين, وسعد الله بك بن عبد القادر باشا المنلا, نائباً في مجلس المبعوثان العثماني. ينظر:
https://www.yabeyrouth.com.

(٢) عدنان محسن ضاهر ورياض غنام, المعجم الوزاري اللبناني سيرة وتراجم وزراء لبنان ١٩٢٢-٢٠٠٨, بلال, بيروت, ٢٠٠٨, ص٣٦٩.

(٣) جمال باشا: هو أحمد جمال باشا, الذي ولد في استانبول عام ١٨٧٢, أنهى جمال دراسته العسكرية عام ١٨٩٠ في إعدادية (كوللي) العسكرية، ثم أنهى دراسته الحربية والأكاديمية الحربية كلية أركان الحرب عام ١٨٩٥، عرف جمال بأنه رجل سياسي أكثر منه رجل حرب وقيادة، تسنم مناصب سياسية وإدارية متعددة, اغتيل في ٢١ تموز ١٩٢٢. للمزيد ينظر: مواهب معروف سالم الجبوري, جمال باشاحياته ودوره السياسي, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية للبنات, جامعة بغداد, ٢٠٠٤.

(٤) شكري القوتلي: ولد في عام ١٨٩١، ويُعد من ابرز زعماء الحركة الوطنية في سوريا ضد الاحتلال الفرنسي، شارك في الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥، تدرج في المناصب السياسية حتى وصل إلى رئاسة الجمهورية السورية عام ١٩٤٣، أطاح به حسني الزعيم بانقلاب ١٩٤٩، لكنه عاد إلى سوريا وانتخب رئيسا مرة أخرى عام ١٩٥٥، لعب دوراً بارزاً في إعلان الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨، توفي عام ١٩٦٧. للمزيد من التفاصيل ينظر: يوسف جبران غيث، شكري القوتلي ودوره السياسي ١٨٩١-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨.

(٥) عالية: هي أحدى أقضية محافظة جبل لبنان الست, والتي تشكل طريق بيروت دمشق الدولي لحدودهِ الشمالية, ومجرى نهر الدامور لحدودهِ الجنوبية, وتُعد عالية من أكثر المناطق تنوعاً دينياً في لبنان, وأكبر الطوائف الدينية فيها هي الطائفة الدرزية, ويليها الموارنة, والأرثوذكسية الشرقية, فضلاً عن المسلمينَ من الشيعة والسنَّة.

(٦) عدنان محسن ضاهر ورياض غنام, المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم أعضاء المجالس النيابية وأعضاء مجالس الإدارة في متصرفية جبل لبنان ١٨٦١-٢٠٠٦, بلال, بيروت, ٢٠٠٧, ص٤٩٩.

(٧) الملك فيصل: ثالث أبناء الملك حسين بن علي شريف مكة, ولد بالطائف ١٨٨٢, انتقل بعمر ثمان سنوات إلى اسطنبول ومن ثم عاد للحجاز ١٩٠٩, انتخب ١٩١٣ عضواً بمجلس المبعوثان العثماني عن جدة, برز مع قيام الثورة العربية التحررية التي قادها والده في الحجاز ضد الحكم العثماني بالاتفاق السري مع الإنكليز, ١٩١٦ تولى قيادة الجيش للزحف للعقبة, أصبح ملكاً على سوريا عام ١٩١٨ لكنه لم يستمر بسبب الضغوط الإنكليزية عليه, ومن ثم عُين ملكا على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١, حتى وفاتهِ بسويسرا ٨ أيلول ١٩٣٣. ينظر: أحمد عطية الله, القاموس السياسي, ط٣, النهضة العربية, القاهرة, ١٩٦٨, ص٨٩٨-٨٩٩.

(٨) حمتة: وهي مدينة قديمة كانَ يطلق على حماة, وتعود تلك التسمية إلى كلمة حَمَثَ في الكنعانية والآرامية التي تعني الحصن, وسميت حمث الكبرى تمييزاً لها عن الصغرى الواقعة في كيليكيا. https://ar.m.wikipedia.org .

(٩) عدنان محسن ضاهر ورياض غنام, المعجم النيابي اللبناني ...., ص٤٩٩.

(١٠) كانَ من أبرز الزعماء اللبنانيينَ الذين ناشدوا بالوحدة مع سورية هم: عبد الحميد كرامي, محمد علي ضناوي, محمد خالد, راشد سلطان, عارف البيسار, حسين ذوق وشوقي دندش. ينظر: عدنان محسن ضاهر ورياض غنام, معجم حكام لبنان والرؤساء ١٨٤٢-٢٠١٢ سيرة وتراجم حكام لبنان ورؤساء الجمهورية والمجالس النيابية والحكومات

خلال ١٧٠ سنة, بلال, بيروت, ٢٠١٢, ص٣١٦.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) ناجي كريم الحلو, حكام لبنان ١٩٢٠-١٩٨٠, بيروت, ١٩٨٠, ص٦٣-٦٤.

(١٣) عبد الحميد كرامي: سياسي من مواليد طرابلس ولد عام ١٨٩٣, تولى منصب الافتاء في طرابلس, وترأس العمل الوحدوي فيها, فدعا إلى الوحدة السورية, وترأس مؤتمر الساحل عام ١٩٢٨ في دمشق, ثم شارك بفعالية في مؤتمر الساحل في بيروت عامي ١٩٣٣و١٩٣٦, يُعد أحد زعماء الاستقلال الذين اعتقلتهم القوات الفرنسية في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ في قلعة راشيا, أنتخب عام ١٩٤٣ نائباً عن طرابلس في البرلمان اللبناني الأول بعد الاستقلال, كلف بتشكيل الحكومة اللبنانية الثالثة بعد الاستقلال (٩كانون الثاني-٢٢ آب ١٩٤٥) في عهد الرئيس بشارة الخوري, توفي في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٠. للمزيد من التفاصيل ينظر: حسان حلاق, مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦, الجامعية, بيروت, ١٩٨٣, ص٤٤. للمزيد من التفاصيل ينظر: نصري الصايغ, عبد الحميد كرامي رجل لقضية, المطبوعات, بيروت, ٢٠١١.

(١٤) فارس سعاده, موسوعة الحياة النيابية في لبنان خفايا ومواقف, ج٨, بيروت, ١٩٩٦, ص٤٥.

(١٥) وكانَ هؤلاء النواب فضلاً عن المنلا، عبد الحميد الكرامة، محمد عبد الرزاق، سليمان العلي، محمد المصطفى، حميد فرنجية، يوسف اسطفان، بطرس الخوري، وهيب جعجع، يوسف ضو، نقولا غصن، الدكتور يعقوب صراف. محاضر مجلس النواب اللبناني, الدور التشريعي الخامس, العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٣, الجلسة الرابعة, ١٥ تشرين الأول ١٩٤٣. وسنذكر (محاضر مجلس النواب اللبناني) اختصاراً بالرمز الآتي (م. م. ن. ل.), لاحقاً.

(١٦) لقد أعلن انتخاب أعضاء في اللجنة المالية الذي كان من ضمنهم سعدي المنلا, وكذلك الأعضاء: (سامي الصلح, يوسف سالم, جبرائيل المر, وديع الأشقر، عبد الله اليافي, حميد فرنجية, يوسف الهراوي, محمد العبود, أحمد الأسعد, أديب الفرزلي, اميل لحود, يوسف ضو, محمد بيضون, مارون كنعان, وديع نعيم. ينظر: م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٣, الجلسة الثانية, ٢٨ تشرين الأول ١٩٤٣.

(١٧) بشارة الخوري: سياسي لبناني مسيح الأصل من عائلة مارونية, ولد ١٨٩٠, تعلم وتدرج في الدراسة حتى درس بجامعة القديس يوسف اليسوعية في بيروت وتخرج محامياً, ومارسها في بيروت والقاهرة, عُين وزيراً للداخلية ١٩٢٦ في حكومة أوغست ديب, ومن ثم شغل منصب رئيس الوزراء لمرتينِ أثناء الانتداب الفرنسي (الأولى ٥ أيار ١٩٢٧- ١٠ آب ١٩٢٨, والأخرى ٩ أيار ١٩٢٩- ١١ تشرين الأول ١٩٢٩), أسس الكتلة الدستورية التي تحولت إلى حزب سياسي عام ١٩٥٥, انتخب عام ١٩٤٣ رئيساً للجمهورية اللبنانية بعد الاستقلال, حاول أن يجدد مدة رئاسته ست سنوات أخرى لكنهُ أجبر عام ١٩٥٢ على الاستقالة تحت ضغط المعارضة والإضرابات, ومن حينها كرس نفسه لكتابة مذكراته "حقائق لبنانية" إلى وفاتهِ في ١١ كانون الثاني ١٩٦٤. للمزيد من التفاصيل ينظر: عدنان إسكندر أنطوان, الشيخ بشارة الخوري ودوره في تاريخ لبنان حتى عام ١٩٥٢, رسالة ماجستير غير منشورة, معهد التاريخ العربي والتراث العلمي, بغداد, ٢٠٠٥.

(١٨) رياض الصلح: سياسي ورجل دولة لبناني, ولد في صور عام ١٨٩٣, درس الحقوق في الاستانه, وخلالها ناوئ حزب الاتحاد والترقي وسياستهِ القائمة على التتريك, مما نفاه العثمانيينَ مع والده إبان الحرب العالمية الأولى, فرحل إلى مصر بعد احتلال فرنسا لسورية وشارك بالنشاط الدعائي في أوروبا لصالح استقلال المشرق العربي, بعد وفاة والده عادَ إلى بيروت ١٩٣٥, وعمل بالمحاماة وأصبح نائباً في البرلمان, تولى رئاسة الوزارة اللبنانية ١٩٤٣, ولمرات متعددة, وعمل مع الرئيس بشارة الخوري على تعديل الدستور بما لا يرضِ فرنسا, تم اغتيالهُ من جماعة الحزب السوري القومي في مطار عمان عام ١٩٥١. للمزيد من التفاصيل ينظر: سعد محسن عبد العبيدي, رياض الصلح ودوره السياسي حتى عام ١٩٥١, رسالة ماجستير غير منشورة, معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا, بغداد, ٢٠٠١.

(١٩) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٣, الجلسة الثالثة, ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣.

(٢٠) عدنان محسن ضاهر ورياض غنام, المعجم النيابي اللبناني ...., ص٥٠٠.

(٢١) كميل شمعون: سياسي لبناني ولد في بلدة دير القمر بمنطقة الشوف التابعة لجبل لبنان ٣ نيسان ١٩٠٠, أكمل تعليمه ببيروت ثم في بعبدا بمدرسة الأنظوانية, خلال دراسته استلم منصباً في المكتبة الوطنية ونشرت له الصحف

دراسات قانونية وسياسية, عمل بالصحيفة اليومية الناطقة باللغة الفرنسية (لاريفاي), أصبح محامياً عام ١٩٢٤, انتخب نائباً لأول مرة عام ١٩٢٩, أول منصب وزاري له كان وزيراً للمالية عام ١٩٣٨, تقلد مناصب سياسية متعددة, رئيساً للجمهورية اللبنانية عام ١٩٥٢, توفي ٧ آب ١٩٨٧ عن عمر يناهز سبعة وثمانين عاماً، ونقل جثمانه الى دير القمر مسقط رأسه. للمزيد من التفاصيل ينظر: د. ع. و , لبنان سير وترجم, العربية للوثائق, بيروت, ل-١٩٠٩/١؛ عدَّاي إبراهيم مجيد حوران الجنابي, كميل شمعون ودوره السياسي في لبنان ١٩٠٠-١٩٨٧, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب, جامعة الأنبار, ٢٠١١؛ عبد الرحمن محمود الحص, لبنان في عهد الرئيس شمعون, بيروت, ١٩٥٣.

(٢٢) عادل عسيران: سياسي لبناني من مواليد صيدا ولد عام ١٩٠٥, أسس حزب الشباب العربي ١٩٣٦, انتخب نائباً عن الجنوب ١٩٤٣, أعتقل مع رجالات الحكومة الاستقلالية في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣, شغل مناصب إدارية متعددة وزيراً للاقتصاد ١٩٤٣, أنتخب رئيساً لمجلس النواب بين أعوام ١٩٥٣-١٩٥٨, ووزيراً للداخلية ١٩٦٩, وللعدل ١٩٧٤, وللأشغال العامة والنقل والاقتصاد والتجارة ١٩٧٥, وتوفي عام ١٩٩٨. للمزيد من التفاصيل ينظر: خنساء خيري جبر الحسيناوي, عادل عسيران سيرته ودوره السياسي في لبنان ١٩٠٥-١٩٨٩, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية للعلوم الإنسانية, جامعة ذي قار, ٢٠١٨؛ خليل أحمد خليل, ملحق موسوعة السياسة, العربية للدراسات والنشر, بيروت, ٢٠٠٤, ص٥٢٥؛ قسطنطين زريق وآخرون, عادل عسيران ١٩٠٥-١٩٩٨ كلام عن الوطن, بيروت, (د.ت), ص١٣-١٦.

(٢٣) سليم تقلا: سياسي لبناني, ولد ١١ كانون الأول ١٨٩٥ في دوق مكايل في جبل لبنان ودرس في مدارسها، وأكملها في معهد عبنطوره، نال شهادة الحقوق من القاهرة عام ١٩٢١، شغل العديد من المناصب الادارية، كمتصرف في متصرفية لواء البقاع، ومدير للداخلية، ومحافظ مدينة بيروت، شغل منصب وزير خارجية في حكومة عبد الله اليافي الثانية ١٩٣٩, وأول وزير خارجية لأول حكومة لبنانية بعد الاستقلال عام ١٩٤٣, اعتقله الفرنسيينَ وسجن في قلعة راشيا ١٩٤٣، شغل منصب وزير خارجية في وزارتي رياض الصلح ٢٥ أيلول ١٩٤٣- ٢٢ آب ١٩٤٥, لكنه لم يكمل منصبه الوزاري بسبب وفاته أثر نوبة قلبية في ١١ كانون الثاني ١٩٤٥. للمزيد من التفاصيل ينظر: فارس ساسين, سليم تقلا من بناء الدولة إلى معارك الاستقلال ١٨٩٥-١٩٤٥, النهار, بيروت, ٢٠٠٦.

(٢٤) حليم سعيد أبو عزالدين, تلك الأيام مذكرات وذكريات سيرة إنسان ومسيرة دولة ومسار أمة, ج١, الأفاق الجديدة, بيروت, ١٩٨٢, ص١٨٣.

(٢٥) نقلاً عن: منير تقي الدين, ولادة استقلال...,ط٢, النهار, بيروت, ١٩٩٧, ص٨٦.

(٢٦) نقلاً عن: المصدر نفسه, ص٨٦-٨٧.

(٢٧) علي عبد فتوني, تاريخ لبنان الطائفي, الفارابي, بيروت,٢٠١٣, ص١٠٨-١٠٩

(٢٨) فارس سعاده, المصدر السابق, ج٨, ص٩٨؛ منير تقي الدين, المصدر السابق, ص٨٩.

(٢٩) ينظر: ملاحق الصور.

(٣٠) منير تقي الدين, المصدر السابق, ص٨٨.

(٣١) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٣, الجلسة الرابعة, ١ كانون الأول ١٩٤٣.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) صفاء عبد الصاحب سلمان, صبري حمادة ودوره السياسي في لبنان ١٩٢٥-١٩٤٣, مجلة كلية التربية, العدد/٢, الجامعة المستنصرية, ٢٠١٩, ص٥٠٢.

(٣٤) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٣, الجلسة الرابعة, ١ كانون الأول ١٩٤٣.

(٣٥) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٣, الجلسة الرابعة, ١ كانون الأول ١٩٤٣.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) المصدر نفسه.

F. R. U. S., Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Vol.4, No.1063, The Diplomatic Agent and Consul General at Beirut(Wadsworth) to the Secretary of State, Beirut, 13 November 1943 (2:17 pm), P.1017.

(٣٨) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد الاستثنائي الثاني لعام ١٩٤٤, الجلسة السادسة, ٦ آذار ١٩٤٤.

(٣٩) تألفت حكومة رياض الصلح (٣ تموز ١٩٤٤-٩ كانون الثاني ١٩٤٥), منه رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للتموين والداخلية, حبيب أبي شهلا نائباً للرئيس ووزيراً للعدلية والتربية الوطنية, سليم تقلا وزيراً للخارجية والاشغال العامة, وحميد فرنجية وزيراً للمالية, مجيد أرسلان وزيراً للدفاع الوطني والزراعة والصحة العامة, محمد الفضل وزيراً للبريد والبرق والتجارة والصناعة. ينظر: جان ملحه, حكومات لبنان ٦٥ حكومة في ٦٠ سنة البيانات الوزارية والوزراء ١٩٤٣- ٢٠٠٣, مكتبة لبنان ناشرون, بيروت, ٢٠٠٣, ص٤٧.

(٤٠) النواب لذين امتنعوا عن اعطاء الثقة للحكومة هم, عبد الله اليافي، يوسف سالم، كاظم الخليل، يوسف كرم وامتنع عن التصويت رشيد بيضون، محمد العبود. م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد الاستثنائي الثالث لعام ١٩٤٤, الجلسة الاولى, ١١ تموز ١٩٤٤.

(٤١) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٤, الجلسة الثانية عشر, ٣٠ أيار ١٩٤٤.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد الاستثنائي الثالث لعام ١٩٤٤, الجلسة الثالثة, ٨ آب ١٩٤٤.

(٤٤) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٤, الجلسة الأولى, ١٧ تشرين الأول ١٩٤٤.

(٤٥) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٤, الجلسة الثانية, ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٤.

(٤٦) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٤, الجلسة الثالثة, ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٤.

(٤٧) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٤, الجلسة الثالثة, ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٤.

(٤٨) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٤, الجلسة الرابعة, ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٤.

(٤٩) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٤, الجلسة الثامنة, ١١ كانون الأول ١٩٤٤.

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٤, الجلسة الثامنة, ١١ كانون الأول ١٩٤٤.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٤, الجلسة العاشرة, ٣٠ كانون الأول ١٩٤٤.

(٥٤) تألفت حكومة عبد الحميد كرامي, منه رئيس مجلس الوزراء وزير للمالية والدفاع الوطني, نقولا غصن نائباً لرئاسة الوزارة ووزير للبرق والبريد والصناعة والتجارة, سليم تقلا وزيراً للعدلية والخارجية, أحمد بك الاسعد وزيراً للأشغال العامة والصحة والاسعاف العام, وديع نعيم وزيراً للداخلية والتربية الوطنية والفنون الجميلة, جميل تلحوق وزيراً للتموين والزراعة. ينظر: جان ملحه, المصدر السابق, ص٥٢.

A. H. Hourani, SYRIA AND LEBANON, London, Britain, 1946, P.289.

(٥٥) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العدي الثاني لعام ١٩٤٥, الجلسة الأولى, ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٥.

(٥٦) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العدي الثاني لعام ١٩٤٥, الجلسة الأولى, ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٥.

(٥٧) فضلاً عن سعدي المنلا كانَ النواب الأخرين وهم مجيد ارسلان, صائب سلام, حبيب أبو شهلا, عبد الله اليافي, اميل لحود, كمال جنبلاط. م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٥, الجلسة الثانية, ٣ شباط ١٩٤٥.

(٥٨) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد الاستثنائي الثاني لعام ١٩٤٥, الجلسة الثانية, ٣ شباط ١٩٤٥.

(٥٩) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الأول لعام ١٩٤٥, الجلسة الثانية عشر, ٢٢ أيار ١٩٤٥.

(٦٠) تألفت حكومة سامي الصلح, هو رئيساً لمجلس الوزراء, ووزيراً للتجارة والصناعة, والتموين, والبريد والبرق. جبرائيل المر نائباً لرئيس مجلس الوزراء, ووزيراً للأشغال العامة. حميد فرنجيه وزيراً للخارجية, والتربية الوطنية والفنون الجميلة. أحمد الأسعد وزيراً للدفاع الوطني, والزراعة. جميل تلحوق وزيراً للصحة والإسعاف العام. يوسف سالم وزيراً للداخلية. إميل سالم وزيراً للمالية. سعدي المنلا وزيراً للعدلية. ينظر: م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٥, الجلسة الثانية, ٣ أيلول ١٩٤٥؛ منير تقي الدين, لبنان!.. ماذا دهاك؟, مكتبة الحياة, بيروت, ١٩٧٩, ص٢٤٣؛ جان ملحه, المصدر السابق, ص٥٦.

(٦١) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٥, الجلسة الثانية, ٣ أيلول ١٩٤٥.

(٦٢) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٥, الجلسة الرابعة, ٢ تشرين الأول ١٩٤٥.

(٦٣) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٥, الجلسة الخامسة, ٩ تشرين الأول ١٩٤٥.

(٦٤) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٥, الجلسة الخامسة, ٩ تشرين الأول ١٩٤٥.

(٦٥) النائبانِ خليل أبو جودة وعبد الله اليافي. م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد الاستثنائي الثاني لعام ١٩٤٥, الجلسة الثالثة, ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٥.

(٦٦) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الأول لعام ١٩٤٦, الجلسة الثامنة, ٧ أيار ١٩٤٦.

(٦٧) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الأول لعام ١٩٤٦, الجلسة العاشر, ١٣ أيار ١٩٤٦.

(٦٨) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الأول لعام ١٩٤٦, الجلسة الحادية عشرة, ١٦ أيار ١٩٤٦.

(٦٩) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الأول لعام ١٩٤٦, الجلسة الثالثة عشرة, ٢٥ أيار ١٩٤٦.

(٧٠) بشارة خليل الخوري, حقائق لبنانية, ج٢, أوراق لبنانية, بيروت, ١٩٦٠, ص٢٤٠-٢٤١.

(٧١) تألفت وزارة سعدي المنلا: منه رئيس الوزارة ووزير الاقتصاد الوطني، جبرائيل المر نائب رئيس الوزارة ووزير الأشغال العامة، أحمد الحسيني وزير العدلية، اميل لحود وزير المالية، فيليب تقلا وزير الخارجية والتربية الوطنية، صائب سلام وزير الداخلية، مجيد ارسلان وزير الدفاع الوطني والصحة والإسعاف العام، يوسف الهراوي وزير الزراعة والبرق والبريد. م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الأول لعام ١٩٤٦, الجلسة الثالثة عشرة, ٢٥ أيار ١٩٤٦؛ عصام محمد شبارو, الرئيس صائب سلام, النهضة العربية, بيروت, ٢٠١٦, ص٤١؛ ناجي كريم الحلو, المصدر السابق, ص٧٧-٧٨.

(٧٢) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الأول لعام ١٩٤٦, الجلسة الثالثة عشرة, ٢٥ أيار ١٩٤٦.

(٧٣) بشارة خليل الخوري, حقائق لبنانية, ج٢, ص٢٥٥-٢٥٦.

(٧٤) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الأول لعام ١٩٤٦, الجلسة الرابعة, ١ تموز ١٩٤٦.

(٧٥) لقد أورد النائب جورج عقل على مجلس النواب أسماء الذين تضرروا في الحادث وعدد الجرحى وهذه هي الإصابات الحقيقية, وأبرزهم: ورده بطرس إبراهيم (قتيلة) سعدى ناصيف حبيقة (جريحه) بهيجة نهرا، لور ديب، ابراهيم زين، كرم عيد، يوسف شهوان، نجم صوايا، بطرس هاني، الياس مهنا صليبا، نجم حبيقة، مرعي حسن صالح، شفيق زين، يونان سمعان، جوزف حلو، طلال حلبي، سبع صوايا، ماري جعجع، عفيفة ثابت، جميلة شهوان، ماري خطار، جوزيفين اشقر، نجلا دكاش، ماري بلطجي، رفيقة مجاعص، روز داموري، سكيني حسيني، هيكوي دمرجيان، ماري ماردیني، جميلة اسحاق. ويبلغ عدد الجرحى ٣٢ من بينهم ١٧ من النساء أو الفتيات. م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٦, الجلسة السادسة, ٨ تموز ١٩٤٦.

(٧٦) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٦, الجلسة السادسة, ٨ تموز ١٩٤٦.

(٧٧) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٦, الجلسة السادسة, ٨ تموز ١٩٤٦.

(٧٨) جان ملحه, المصدر السابق, ص٦٠.

(٧٩) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٦, الجلسة السابعة, ٦ آب ١٩٤٦.

(٨٠) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٦, الجلسة الثامنة, ١٠ آب ١٩٤٦.

(٨١) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٦, الجلسة الحادية عشرة, ٢٢ آب ١٩٤٦.

(٨٢) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٦, الجلسة الحادية عشرة, ٢٢ آب ١٩٤٦.

(٨٣) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٦, الجلسة الثانية عشرة, ٣ أيلول ١٩٤٦.

(٨٤) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٦, الجلسة الثانية عشرة, ٣ أيلول ١٩٤٦.

(٨٥) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٦, الجلسة الثالثة عشرة, ٤ أيلول ١٩٤٦.

(٨٦) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٦, الجلسة الثالثة, ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٦.

(٨٧) عصام محمد شبارو, المصدر السابق, ج٨, ص٤١-٤٢.
(٨٨) فارس سعاده, المصدر السابق, ج٨, ص١٦٧.
(٨٩) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٦, الجلسة الثانية عشرة, ٢١ كانون الأول ١٩٤٦.
(٩٠) بيان استقالة رئيس الوزراء سعدي المنلا. ينظر: الملاحق.
(٩١) فارس سعاده, المصدر السابق, ج٨, ص١٦٨.
(٩٢) صحيفة اللواء, ١٧ أيلول ٢٠٢٢, https://aliwaa.com.ib., تاريخ زيارة الموقع ١١ كانون الثاني ٢٠٢٤, العاشرة مساءً.
(٩٣) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٦, الجلسة الثانية عشرة, ٢١ كانون الأول ١٩٤٦.
(٩٤) فارس سعاده, موسوعة الحياة النيابية في لبنان خفايا ومواقف(١٩٥١-١٩٥٣), ج١٠, بيروت, ١٩٩٦, ص١٢.
(٩٥) فارس سعاده, موسوعة الحياة النيابية في لبنان خفايا ومواقف(١٩٥١-١٩٥٣), ج١٠, ص٤١.
(٩٦) فارس سعاده, موسوعة الحياة النيابية في لبنان خفايا ومواقف(١٩٥١-١٩٥٣), ج١٠, ص٥٢.
(٩٧) فارس سعاده, موسوعة الحياة النيابية في لبنان خفايا ومواقف(١٩٥١-١٩٥٣), ج١٠, ص٨٦.
(٩٨) فارس سعاده, موسوعة الحياة النيابية في لبنان خفايا ومواقف(١٩٥١-١٩٥٣), ج١٠, ص٢١٦.
(٩٩) فارس سعاده, موسوعة الحياة النيابية في لبنان خفايا ومواقف(١٩٥١-١٩٥٣), ج١٠, ص٢١٩.
(١٠٠) الذين وقعوا على بيان طلب استقالة رئيس الجمهورية مع سعدي المنلا كل منْ: سامي الصلح, عبد الله اليافي, رشيد كرامي, فؤاد البرط, قبولي الذوق, علي بزي, أنور الخطيب, عبد الله الحاج, بيار أده, كميل شمعون, كمال جنبلاط, حميد فرنجيه, ديكران توسباط, غسان تويني, عادل عسيران, الهيئة الوطنية. نظر: فارس سعاده, موسوعة الحياة النيابية في لبنان خفايا ومواقف(١٩٥١-١٩٥٣), ج١٠, ص١١٦.
(١٠١) نهاد حشيشو, دولة رئيس الحكومة, مجلة معلومات, العدد/٦١, المركز العربي للمعلومات, بيروت, كانون الأول ٢٠٠٨, ص٣٠.
(١٠٢) عدنان محسن ضاهر ورياض غنام, المعجم الوزاري اللبناني ...., ص٣٧٠.
(١٠٣) م. م. ن. ل., الدور التشريعي الخامس, العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٦, الجلسة الثانية عشرة, ٢١ كانون الأول ١٩٤٦.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

المصادر:

أولاً: الوثائق.

- **الوثائق غير المنشورة:**

- F. R. U. S., Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Vol.4, No.1063, The Diplomatic Agent and Consul General at Beirut(Wadsworth) to the Secretary of State, Beirut, 13 November 1943 (2:17 pm).
- د. ع. و , لبنان سير وترجم, العربية للوثائق, بيروت, ل-١/١٩٠٩.

- **الوثائق المنشورة:**

- محاضر مجلس النواب اللبناني, الدور التشريعي الخامس, العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٣, الجلسة الرابعة, ١٥ تشرين الأول ١٩٤٣.

- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٣، الجلسة الثانية، ٢٨ تشرين الأول ١٩٤٣.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٣، الجلسة الثالثة، ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٣، الجلسة الرابعة، ١ كانون الأول ١٩٤٣.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الثاني لعام ١٩٤٤، الجلسة السادسة، ٦ آذار ١٩٤٤.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الثالث لعام ١٩٤٤، الجلسة الاولى، ١١ تموز ١٩٤٤.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٤، الجلسة الثانية عشر، ٣٠ أيار ١٩٤٤.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الثالث لعام ١٩٤٤، الجلسة الثالثة، ٨ آب ١٩٤٤.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٤، الجلسة الأولى، ١٧ تشرين الأول ١٩٤٤.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٤، الجلسة الثانية، ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٤.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٤، الجلسة الثالثة، ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٤.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٤، الجلسة الرابعة، ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٤.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٤، الجلسة الثامنة، ١١ كانون الأول ١٩٤٤.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٤، الجلسة العاشرة، ٣٠ كانون الأول ١٩٤٤.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد العدي الثاني لعام ١٩٤٥، الجلسة الأولى، ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٥.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٥، الجلسة الثانية، ٣ شباط ١٩٤٥.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الأول لعام ١٩٤٥، الجلسة الثانية عشر، ٢٢ أيار ١٩٤٥.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٥، الجلسة الثانية، ٣ أيلول ١٩٤٥.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٥، الجلسة الرابعة، ٢ تشرين الأول ١٩٤٥.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٥، الجلسة الخامسة، ٩ تشرين الأول ١٩٤٥.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الثاني لعام ١٩٤٥، الجلسة الثالثة، ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٥.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الأول لعام ١٩٤٦، الجلسة الثامنة، ٧ أيار ١٩٤٦.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الأول لعام ١٩٤٦، الجلسة العاشر، ١٣ أيار ١٩٤٦.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الأول لعام ١٩٤٦، الجلسة الحادية عشرة، ١٦ أيار ١٩٤٦.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الأول لعام ١٩٤٦، الجلسة الثالثة عشرة، ٢٥ أيار ١٩٤٦.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الأول لعام ١٩٤٦، الجلسة الرابعة، ١ تموز ١٩٤٦.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٦، الجلسة السادسة، ٨ تموز ١٩٤٦.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٦، الجلسة السابعة، ٦ آب ١٩٤٦.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٦، الجلسة الثامنة، ١٠ آب ١٩٤٦.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٦، الجلسة الحادية عشرة، ٢٢ آب ١٩٤٦.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٦، الجلسة الثانية عشرة، ٣ أيلول ١٩٤٦.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٤٦، الجلسة الثالثة عشرة، ٤ أيلول ١٩٤٦.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٦، الجلسة الثالثة، ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٦.
- م. م. ن. ل.، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني لعام ١٩٤٦، الجلسة الثانية عشرة، ٢١ كانون الأول ١٩٤٦.

ثانياً الرسائل والاطاريح.

- خنساء خيري جبر الحسيناوي، عادل عسيران سيرته ودوره السياسي في لبنان ١٩٠٥-١٩٨٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، ٢٠١٨.
- سعد محسن عبد العبيدي، رياض الصلح ودوره السياسي حتى عام ١٩٥١، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠٠١.
- عدَّاي إبراهيم مجيد حوران الجنابي، كميل شمعون ودوره السياسي في لبنان ١٩٠٠- ١٩٨٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الأنبار، ٢٠١١.
- عدنان إسكندر أنطوان، الشيخ بشارة الخوري ودوره في تاريخ لبنان حتى عام ١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٥.
- مواهب معروف سالم الجبوري، جمال باشاحياته ودوره السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.
- يوسف جبران غيث، شكري القوتلي ودوره السياسي ١٨٩١-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨.

ثالثاً: الكتب

الكتب الاجنبية:

- A. H. Hourani, SYRIA AND LEBANON, London, Britain, 1946.

الكتب العربية:

- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨.

- بشارة خليل الخوري, حقائق لبنانية, ج٢, أوراق لبنانية, بيروت, ١٩٦٠.
- جان ملحه, حكومات لبنان ٦٥ حكومة في ٦٠ سنة البيانات الوزارية والوزراء ١٩٤٣- ٢٠٠٣, مكتبة لبنان ناشرون, بيروت, ٢٠٠٣.
- حسان حلاق, مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦, الجامعية, بيروت, ١٩٨٣.
- حليم سعيد أبو عزالدين, تلك الأيام مذكرات وذكريات سيرة إنسان ومسيرة دولة ومسار أمة, ج١, الأفاق الجديدة, بيروت, ١٩٨٢.
- خليل أحمد خليل, ملحق موسوعة السياسة, العربية للدراسات والنشر, بيروت, ٢٠٠٤.
- عبد الرحمن محمود الحص, لبنان في عهد الرئيس شمعون, بيروت, ١٩٥٣.
- عدنان محسن ضاهر ورياض غنام, المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم أعضاء المجالس النيابية وأعضاء مجالس الإدارة في متصرفية جبل لبنان ١٨٦١-٢٠٠٦, بلال, بيروت, ٢٠٠٧.
- عدنان محسن ضاهر ورياض غنام, المعجم الوزاري اللبناني سيرة وتراجم وزراء لبنان ١٩٢٢-٢٠٠٨, بلال, بيروت, ٢٠٠٨.
- عدنان محسن ضاهر ورياض غنام, معجم حكام لبنان والرؤساء ١٨٤٢-٢٠١٢ سيرة وتراجم حكام لبنان ورؤساء الجمهورية والمجالس النيابية والحكومات خلال ١٧٠ سنة, بلال, بيروت, ٢٠١٢.
- عصام محمد شبارو, الرئيس صائب سلام, النهضة العربية, بيروت, ٢٠١٦.
- علي عبد فتوني, تاريخ لبنان الطائفي, الفارابي, بيروت,٢٠١٣.
- فارس ساسين, سليم تقلا من بناء الدولة إلى معارك الاستقلال ١٨٩٥-١٩٤٥, النهار, بيروت, ٢٠٠٦.
- فارس سعاده, موسوعة الحياة النيابية في لبنان خفايا ومواقف, ج٨, بيروت, ١٩٩٦.
- فارس سعاده, موسوعة الحياة النيابية في لبنان خفايا ومواقف(١٩٥١-١٩٥٣), ج١٠, بيروت, ١٩٩٦.
- قسطنطين زريق وآخرون, عادل عسيران ١٩٠٥-١٩٩٨ كلام عن الوطن, بيروت, (د.ت).
- منير تقي الدين, لبنان!.. ماذا دهاك؟, مكتبة الحياة, بيروت, ١٩٧٩.
- منير تقي الدين, ولادة استقلال...., ط٢, النهار, بيروت, ١٩٩٧.
- ناجي كريم الحلو, حكام لبنان ١٩٢٠-١٩٨٠, بيروت, ١٩٨٠.
- نصري الصايغ, عبد الحميد كرامي رجل لقضية, المطبوعات, بيروت, ٢٠١١.

رابعاً: البحوث والمجلات:

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

- صفاء عبد الصاحب سلمان, صبري حمادة ودوره السياسي في لبنان ١٩٢٥-١٩٤٣, مجلة كلية التربية, العدد/٢, الجامعة المستنصرية, ٢٠١٩.
- نهاد حشيشو, دولة رئيس الحكومة, مجلة معلومات, العدد/٦١, المركز العربي للمعلومات, بيروت, كانون الأول ٢٠٠٨.

خامساً: الصحف:

- صحيفة اللواء, ١٧ أيلول ٢٠٢٢, https://aliwaa.com.ib ., تاريخ زيارة الموقع ١١ كانون الثاني ٢٠٢٤, العاشرة مساءً.

سادساً: الانترنيت:

https://www.yabeyrouth.com.

https://ar.m.wikipedia.org.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies